



البحث البلاغي في
معجم أساس البلاغة

د. حسام اللحّام




رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

البحث البلاغي في معجم أساس البلاغة



البحث البلاغي في معجم أساس البلاغة

تأليف

الدكتور حسام اللحّام

الطبعة الأولى

٢٠٠٦

الإهـــــداء

إلـى الغالية خضراء

أمّـــــي،،،

الفهرس

الموضوع	الصفحة



مقدمـــــة

تتخذ هذه الدراسة من معجم أساس البلاغة للزمخشري المتوفى سنة (٥٣٨هـ) ميداناً للبحث؛ محاولة استقصاء المسائل البلاغية التي اشتمل عليها المعجم.

وقد تناولت المسائل وفق أساسين اثنين: أولهما: تصريح الزمخشري بالمسألة أو المصطلح البلاغي أو ما يقرب من ذلك، كأن يشير إلى قيمة بيانية أو نكتة يجدها في شواهده، وثانيهما: ما تظاهرت الشواهد على إبرازه، فكلما كثرت الشواهد لتدل على مسألة بلاغية، كان ذلك عندي سبباً في جعلها موضعاً للنظر والدراسة.

وجاءت الدراسة في تمهيد وثلاثة فصول ؛ تناولت في التمهيد صلة المعجم بالدراسة البلاغية وميدان أساس البلاغة وقيمته ومنهجه، وعرضت في الفصل الأول لعلوم البلاغة من خلال الأساس، وكذلك الفصاحة، والنحو، ومباحث المعاني، والبديع.

ووقفت في الفصل الثاني على مباحث: المجاز، والاستعارة، والمجاز العقلي. ودرست في الفصل الثالث: المثل، والتمثيل، والكناية، والتعكيس، ومجاز المجاز.

والحمد لله رب العالمين

تمهيد

تمهيد

أ. صلة المعجم بالدراسة البلاغية

ثمة تشابه واضح بين شارح النص الأدبي وشارح المفردة في المعجم؛ فشارح النص الأدبي لا يقوى على فهم المفردة إلا حين يرجع إلى النص مجتمعاً، ثم ينظر إلى المفردة من خلاله، وكذلك شارح المفردة في المعجم، لا يستطيع أن يكشف عن معناها إلا حين تنتظم في سياق من التعبير[1].

إنّ للكلمة معنى أصلياً يذكره المعجم، لكنّ هذا المعنى لا يكاد يتمالك حين يأتي المعجمي بشاهد أو أكثر على معنى هذه الكلمة؛ لأنّها حين تتسّق في نظام معين من الكلام لم تعد تحمل المعنى ذاته الذي كانت تحمله وهي لا تمّت إلى السياق بصلة.

وعندما تأتلف اللفظة في سياق أو أكثر، فإنّها تبدأ حياة جديدة، تنقلها من معناها العام إلى معاني شتى، ودلالات ترسمها السياقات التي تنتظمها، وتمنحها من المعاني ما لم تكن قادرة على منحه، لو أنها بقيت مفردة في ثنايا المعجم.

وحين تتوزّع دلالات الكلمة حسب الأنساق التي وردت فيها، فإن عنصر المقال الذي يُعتمد عليه في شرحها لا يكون وحده الذي يكشف عن معناها، وإنمّا يظلّ مفتقراً إلى عنصر آخر هو المقام الاجتماعي "وهو الذي

---

(1) العمل المعجمي بين علوم اللغة العربية، د. عبد الرزاق محيي الدين ص ٣، (مقال في مجلة المجمع العلمي العراقي)، مطبعة المجمع العلمي العراقي، المجلد السادس عشر، ١٩٦٨م.

تتمثّل فيه العلاقات والأحداث والظروف الاجتماعية التي تسود ساعة أداء المقال"[٢].

وبهذا يكون المعجم دليلاً حيّاً على المجتمع الذي يحمل صورته في كلماته؛ ذلك لأن الدلالة التي تكتسب من المقام الاجتماعي تعود بنا إلى أصل الكلمة وتتبّع مراحلها التي مرت بها عبر العصور، ومن ثمّ يتبدّى أثر المعجم بمواكبته الاستعمال اللغوي "وما يفرزه من تطور في الدلالة بتأثر التطوّر: الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي"[٣]، ولذا ذهب بعض الباحثين إلى عدم التفريق بين الدلالة المعجمية والدلالة الاجتماعية وجعلهما في معنى واحد[٤].

إنّ ذكر المعنى الأصلي للمفردة ثم المعنى الدلالي لها إنْ هو إلاّ انتقال بها من المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي، وهذا ما يختص بتتبعّه معجم التوسع الدلالي الذي يُعنى برصد ما يطرأ على الدلالة من توسّع وتطوّر ينقلها من طور الدلالة الحقيقية إلى طور الدلالة المجازية.

وينبغي التنبه إلى أنّ الدراسة اللغوية للنصوص المجازية كانت أسبق من الدراسة الاصطلاحية، وكانت الدراسة البلاغية في بدايتها تسير جنباً إلى جنب مع الدراسة اللغويّة، ولكنها كانت على هيئة شذرات مبثوثة هنا وهناك "ولمّا كثرت هذه الشذرات، ووصلت إلى الحّد الذي تتطلب معه الاستقلال، أخذت العلوم البلاغية بالاستقلال شيئاً فشيئاً"[٥].

([2]) اللغــة العــربية: معناها ومبناها، د. تمام حسّان ص ٣٧٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٧٣م.

([3]) المعجم العربي، د. رياض زكي قاسم، ص ٢٤، دار المعرفة، بيروت ، لبنان، ١٩٨٧م.

([4]) دلالات الالفاظ، د. إبراهيم أنيس، ص ٥١، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٤م.

([5]) المجاز في البلاغة العربية، د. مهدي صالح السامرائي، ص ٦٢، دار العودة، حماة، ١٩٧٤

وقد سبق أنْ أشرت إلى أنّ فهم الدلالة المجازية ليس مقصوراً على شرح المفردة، بل لابُدّ من معرفة المقام الذي وردت فيه، إن فكرة المقال والمقام هذه فكرة قديمة كانت – وما تزال- تجري على ألسنة الأدباء والبلاغييّن العرب الذين جعلوا البلاغة في الكلام هي مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته، فقد أدركوا أنّ الكلام لا يكون بليغاً ومؤثّراً في النفس، إلا حين يراعي المتكلّم حال المخاطب، لكي يحدث في نفسه الانفعال اللازم والاستجابة الشعورية، وهو ما ينسجم مع نظرتهم للفن القولي وفهمهم الدور النفسي الذي يتمثل في وجوب مطابقته لمقتضى حال المخاطب[٦].

وقد وقف تمام حسّان على الدور المعجمي الذي يمكن أن يقوم به علم البيان، فهو يرى "أنّ العناية في علم البيان إذ تتّجه إلى دراسة اللفظ في دلالته على معناه الحرفي "المطابقي" أو للدلالة على "بعض معناه" أو على "لازم معناه" تجعل علم البيان قمة علم المعجم كما كان علم المعاني قمة علم النحو.

ومن هنا يصبح علم البيان في إطار الثقافة العربية هو النظرية الوحيدة التي تصلح نواة لغرس علم جديد في تربة هذه الثقافة يسمى علم المعجم"[٧]. وذهب تمام حسّان إلى أنّ علم البيان هذا "يتناول بالدراسة والتحليل والنقد والتأريخ والمقارنة تلك الطرق والمناهج التي استخدمها المعجميون العرب في جميع معاجمهم، موصياً بأحسن الطرق التي وصلت إليها المناهج العلمية في هذا المجال في مختلف لغات العالم"[٨]، كما أن لفظ "البيان" ومعناه الشرح

---

(6) الأســس النفــسية لأساليب البلاغة العربية، د، مجيد عبد الحميد ناجي، ص ٧٦، المؤسسة الجامعية، بيروت، لبنان، ١٩٨٤م.

(7) اللغة العربية : معناها ومبناها، ص ١٩.

(8) نفسه، ص ٢٠.

يُذكّرنا بأن عمل المعاجم هو بيان دلالة الالفاظ، واختلاف هذه الدلالة بحسب الاستعمال[٩].

ب. ميدان الأساس

شهد القرن السادس الهجري اتجاهاً جديداً في تأليف المعاجم العربية بظهور "أساس البلاغة" وأول ما يتبدّى ذلك في عنوان الكتاب نفسه، فهو ليس بمحيط، ولا صحيح، ولا تهذيب، ولا بارع باللغة، وإنما "أساس البلاغة"، إذن فالميدان تحول من اللغة إلى البلاغة، وسبب هذا التحول هو القرآن كتاب العربية الأعظم، ولهذا "يجمل بالمرء النظر إلى أساس البلاغة على أنه معجم خاص في التعبير العربي، وبالعبارة المؤلّفة البليغة لا معجم للالفاظ، فيوضع الكتاب موضعه اللائق، ويُقدّر حق قدره، ويُنسب إلى مؤلفه فضل توجيه حركة المعاجم إلى العبارات الأدبية البليغة بدلاً من الاقتصار على الالفاظ المفردة"[١٠].

وينظر مرتضى الشيرازي إلى الأساس أولاً باعتباره معجماً لغوياً يتحدث عن معاني المفردات والتراكيب[١١]، ويرى أنّ الجانب الأدبي من الأساس ليس مقصوداً لذاته، وإنما المقصود شرح المعاني اللغوية، فالجانب اللغوي هو الذي يعني الباحثين والقارئين وهو الهدف من تأليفه، أمّا الجانب

---

[9] نفسه، ص ٢٠.

[10] المعجم العربي: نشأته وتطوره، د. حسين نصار، ج٢، ص ٦٩٠، دار مصر للطباعة، ١٩٦٨م.

[11] الزمخشري لغوياً ومفسراً، مرتضى الشيرازي، ص ٢٦٦، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٧.

البلاغي فهو كالجانب الأدبي يقع في المنزلة التالية من منهج الكتاب اللغوي(١٢).

ويرى محمّد دياب أنّ اقتصار الزمخشري على وضع الكلمات في التراكيب دون ذكر معانيها صراحاً اعتماداً على فهم المطالع واستنباطه معنى الكلمة من الجملة، يُعدّ مسوغاً لجعل أساس البلاغة كتاب مطالعة لا مراجعة(١٣).

ويبدو أن الخروج برأي حاسم في هذه المسألة مطلب عسير؛ إذ يقع الاختلاف تبعاً لاختلاف زوايا النظر، فالذي يحكم بأن الأساس معجم لغوي ينطلق من زاوية أن الأساس يبحث في معاني الكلمات، ويشرحها في تراكيب حية، كما يبحث في دلالة الالفاظ، وتطورها التاريخي، وغير ذلك مما يختص به المعجم اللغوي. وينطلق البلاغي في حكمه على الأساس بوصفه معجماً يهتم بإيحاء الكلمة وأثرها في فن القول وتربية الذوق البلاغي من خلال الشواهد الكثيرة المنتقاة. وكذلك ينُظر إلى أساس البلاغة باعتباره "كتاب مطالعة" لاشتماله على أمثال وأشعار ومضامين تتصل بالثقافة العامة التي يُحسّ القارئ بمتعة في تتبعها ومصاحبتها. ومن ثمّ كان أساس البلاغة شريف الإفادة كما ذكر ابن خلدون في مقدّمته(١٤).

---

(12) نفسه ، ص ٢٦٦.

(13) تاريخ آداب اللغة العربية، محمد دياب ، ج١، ص ٤٩، مطبعة الترقي، مصر، ١٩٠٠ م.

(14) مقدمة ابن خلدون، ج٣، ص ١٢٧١، تحقيق: د. علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر ، القاهرة، ط٣.

جـ منهــــج الأساس

اتبع الزمخشري- في ترتيب موّاد الأساس- الترتيب الهجائي، وأشار إليه بقوله: "وقد رُتّب الكتاب على أشهر ترتيب متداولاً، وأسهله متناولاً"[١٥]. ويُعد الزمخشري رائد هذا الترتيب، وإن يكن سبقه إليه أبو المعالي محمد بن تميم البرمكي (-٤٣٣هـ) في كتابه الذي سماه "المنتهى في اللغة"(*)، وقال عنه ياقوت: إنّه "منقول من كتاب الصحاح للجوهري، وزاد فيه أشياء قليلة، وأغرب في ترتيبه"[١٦].

إن ترتيب البرمكي لم يشتهر إلا بعد أن ألّف الزمخشري "أساس البلاغة" ثم تبعه كثيرون، حتى أصبح للزمخشري مدرسة يُنسب إليها من يسير على هذا المنهج؛ "وذلك لعدم تداول كتاب البرمكي واشتهاره، فكان الأساس للزمخشري المرآة التي وجد فيها الدارسون والباحثون أسس هذه المدرسة واضحة جليّة، فعلى جبينها دلائل الرقّي، ثمّ إنّها ما زالت تغزو ميدان التأليف عند محبّي تصنيف المعاجم العربية"[١٧].

وقد قسّم الزمخشري "أساس البلاغة" وفق هذا الترتيب إلى أبواب، وأطلق على كل باب منها اسم كتاب، ورتّب المواد في كلّ كتاب وفق الحرف

---

[15] أساس البلاغة، المقدمة، ص د.

(*) ذكــر أحمــد العطار في مقدمة الصحاح للجوهري أنه اطلع على جزء من هذا الكتاب، في المكتــبة الخاصـــة بإبـــراهيم حمدي الخربوطلي أمين مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمة الله بالمدينة المنورة. انظر مقدمة الصحاح، ص ٩٠، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٤م.

[16] معجم الأدباء، ج١٧، ص ٣٤، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأخيرة.

[17] المعـــاجم العربية المجنسة، محمد عبد الحفيظ العريان، ص ١٨٢، دار المسلم للطباعة والنشر، مصر، ١٩٨٤م.

الثاني من حروف المادّة الأصلية، ثم الثالث إن كانت ثلاثيّة، ثم الرابع فالخامس إن كانت رباعيّة أو خماسيّة(١٨).

وكان الزمخشري يشرح أكثر مواد المعجم في قسمين: قسم حقيقي، وقسم مجازي، والقسم الأول- أي المخصص للمعاني الحقيقية- "هو مجموعة من الصيغ المشتقة من هذه المادة لا يقصد منها استقصاء في الجمع أو فكرة أخرى سوى إعطاء بعض المعاني الحقيقية للدلالة على المعاني المجازية"(١٩).

ويذكر الزمخشري- في كثير من المواد- نوع المجاز، فهو يقول – مثلاً- في مادة "ع ب ب" بعد أن يذكر معناها الحقيقي: "ومن المستعار قولهم لمن مَرَّ في كلامه فأكثر: قد عبّ عُبابه". ويقول في مادة "ك ر ش" بعد ذكر المعنى الحقيقي: "ومن مجاز المجاز: دَلْو كَرْشاء: منتفخة النواحي"، وهكذا كلمّا أراد أنْ يذكر نوعاً بلاغياً.

ويُلاحظ أنّ الزمخشري لا يورد الفاظاً ثم يشرحها، بل يأتي بها في تراكيب تدل على معناها، فهو-مثلاً- حين يريد أن يشرح معنى "أ ر م" يأتي بها أولاً، ثم يشرحها بقوله: "تقول: نفس ذات أكرومة، من أطيب أَرومة"، وتقول: "رأيت حُسّادك العُرَّم، يحرقون عليك الأُرَّم"، ولا يزيد في شرحه على هذا.

ويرى المتأمّل في المواد المذكورة نقصاً في الحروف ف "أ ب ب" يليها "أ ب د" مباشرة، وهذه بعدها "أ ب ر" وهكذا، فالمواد الساقطة بين هذه

---

(18) المعجم العربي: نشأته وتطوره، ج٢، ص ٦٩٣-٦٩٤.

(19) نفسه، ج٢، ص ٦٩٤.

أغفلها الزمخشري عمداً، "لأنها لا تدخل في مواده، ولا تنسجم مع الفكرة العامة التي بنى عليها معجمه، أو لأن بعضها مهمل لم يرد في العربية"[٢٠].

ولم ينبّه الزمخشري على مصادر كثير من العبارات في أساسه، إذ ليس من غرضه التعريف بحقيقتها، بل يريد كونها من العبارات الفصيحة، بغضّ النّظر عن القائل، ولم يفسّر كثيراً من العبارات والالفاظ والمجازات، لأنه لم يكن يسعى-في كتابه- إلى التفسير قدر سعيه إلى جمع العبارات البليغة، والواضحة وغير الواضحة، فالتفسير-عنده- يأتي بعد الجمع والتدوين.

د. قيمـــــة الأساس

وقف الزمخشري – في مقدمّة الأساس- على بعض الخصائص التي تسم أساس البلاغة، ومنها: "تخيّر ما وقع في عبارات المبدعين، وانطوى تحت استعمالات المفلقين، أو ما جازَ وقوعه فيها، وانطواؤه تحتها، من التراكيب التي تملح وتحسن، ولا تنقبض عنها الألسن"[٢١]، ومنها: "التوقيف على مناهج التركيب والتأليف، وتعريف مدارج الترتيب والترصيف، بسوق الكلمات متناسقة لا مرسلة بدداً[*]، ومتناظمة لا طرائق قِدَدا[*]، مع الاستكثار من نوابغ الكلم الهادية إلى مراشد حر المنطق، الدالة على ضالة المنطيق المفلق"[٢٢]، ومنها "تأسيس قوانين فصل

---

(20) نفسه، ج٢، ص ٧٠٦.

(21) أساس البلاغة، المقدمة، ص د.

(*) بددا: متفرقة.

(*) قددا: متفرقة.

(22) أساس البلاغة، المقدمة، ص د.

الخطاب والكلام الفصيح بإفراد المجاز عن الحقيقة، والكناية عن التصريح"[٢٣].

وقد تنوّعت نظرة دارسي الأساس في تحديد خصائصه وتقدير أهميته ، ويمكن إجمال هذه النظرة في النقاط الآتية:

١. يقدّم الأساس عنصرين من العناصر التي يهتم بها فن القول في تحديد دلالة الكلمة: العنصر الأول هو أثر الاستعمال في حياة الكلمة وتعيين دلالتها وتحديد معناها، والعنصر الثاني: شيء عن إيحاء الكلمة ووقعها في نفس سامعها"[٢٤].
٢. إنّ الأساس هو المعجم الوحيد الذي اهتّم بالتعبيرات الاصطلاحية، فهو ليس معجماً للكلمات المفردة بل للتراكيب والعبارات[٢٥].
٣. اعتمد مؤلف الأساس على الاختصار، ولم يعتمد على غيره في عبارته مما جعل لشخصيته كياناً مستقلاً[٢٦].
٤. إنّ أساس البلاغة هو الأساس لبعض المعاجم الحديثة التي ألّفها المستشرقون، ومنها معجم فيشر الألماني، فهو اللبنة الأولى لهذا المعجم التاريخي، مما يجعل لأساس البلاغة ميزة السبق والابتكار والتجديد اللغوي[٢٧].

---

(23) نفسه، المقدمة، ص د.

(24) أساس البلاغة، المقدمة، ص ط، دار المعرفة.

(25) التعبير الاصطلاحي، د. زكي حسام الدين، ص ١٥٨، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٥م.

(26) المعاجم اللغوية، إبراهيم نجا، ص ١٨٤، مكتبة السعادة، مصر، ١٩٦٦.

(27) الزمخشري لغوياً ومفسراً، ص ٢٧١. ومعجم فيشر هو للمستشرق الألماني الدكتور أ. فيشر عضو مجمع فؤاد الأول للغة العربية، وهو معجم كبير الحجم قصد مؤلفه أن يضمنه كل الفاظ اللغة العربية الأدبية الخاصة بزمان الجاهلية وثلاثة القرون الأولى بعد الهجرة. ولكن

٥. إنّ الجهد الدلالي في أساس البلاغة مرشّح ليكون ركيزة في مشروع المصنّف الدلالي العربي الذي يجمع تعليقات اللغويين والأدباء والفلاسفة والمتكلمين والفقهاء حول دلالات الالفاظ. وهو يمثّل مجالاً للتطبيق على علاقات المجاز والاستعارة، إضافة إلى ما ذكره الزمخشري عن الكناية والمثل[٢٨].

د. أ. فيشر بعد أن جمع هذه الالفاظ ووضع لها الجذاذات الخاصة بها توفي قبل أن يتم ذلك العمل الضخم، وكانت وفاته سنة ١٩٤٩م.

انظـــر تفصيل ذلك في "معجم د. أ. فيشر وصفه ونقده"، عبد القادر المغربي، ص ٢٤، (مقال في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق)، المجلد ٢٤، مطبعة الترقي، دمشق، ١٩٤٩م، وانظـــر قول د. أ. فيشر في مقصده من معجمه في محاضر جلسات مجمع اللغة العربية في القاهرة المطبوعة في مجلة المجمع، ص ٢٦، سنة ١٩٣٧م.

(28) علم الدلالة العربي: النظرية والتطبيق، د. فايز الداية، ص ٤٢٨، دار الفكر، ١٩٨٥.

الفصل الأول

أ. علوم البلاغـــــة

ذكر الزمخشري علمين من علوم البلاغة في الأساس هما: علم المعاني، وعلم البيان، وذكر كلمة "البيان" اثنتي عشرة مرّة، كانت في ثلاث منها مسبوقة بكلمة "علم" وفي تسع خالية منها، فقد وردت في المقدمة مسبوقة بكلمة الفصاحة، ثم وردت في مادة "ب ي ن": "وجاء ببيان ذلك، وببيّنته: أي بحجّته. ورجل بيّن: فصيح ذو بيان"، ثم وردت في مادة "ب ر هـــ ن": والبرهان: بيان حجته وإيضاحها"، وفي مادة "ب ل و": "أبليته عذراً: إذا بَيَّنْته له بياناً لا لوم عليك بعده"، وفي مادة "ح ب س": "بفلان حُبْسَةٌ: وهي ثقل يمنع من البيان".

وفي مادة "خ ط ب": "وتقول له: أنت الأخطب البيّن الخطبة، فتخيّل إليه أنه ذو بيان في خطبته". وفي مادة "درج": "وعليك بالنحو فإنَّه مَدْرَجة البيان". وفي مادة "ر ن ق": "ورنّقت منه المنّية: دنا وقوعها. قال:

ورنّقـــت المنّـــيةُ فهـــي ظِـــلٌّ علـــى الأبطـــال دَانـــيةُ الجَـــناحِ

وفيه بيان جلي أن ترنيق المنية مستعار من ترنيق الطائر".

وفي مادة "س ح ر" : "وفي الحديث: إن من البيان لسحرا". وفي مادة "ف ت ق": "مالك لا تفتّق الشعر تفتيقاً؟ وهو تلخيصه وبيان معانيه". وفي مادة "ع ن ي": "وعني بكذا، واعتنى به، وهو معني به، ومنه قول سيبويه: وهم ببيانه أعنى".

وواضح أن الزمخشري يعني بها في مادة "ب ي ن": الحجة في المرة الأولى، ويعني بها الفصاحة والبلاغة في المرة الثانية. ويعني بها في مادة "ح ب س" الإفصاح في الكلام، وفي مادة "ر ن ق" الحجة، وفي "ب ر هـــ ن" و

"ف ت ق" و "ع ن ي" الشرح والتوضيح. وفي المقدمة، والمواد: "ب ل و" و "خ ط ب" و"د ر ج" و "س ح ر" الفصاحة والبلاغة.

أما كلمة البيان المسبوقة بـــ "علم" فقد وردت في المقدمة إذ قال الزمخشري فيمن يتقن ما جاء في الأساس: "وهو من علم البيان حظي، وفهمه فيه جاحظي". وذكرت مرة ثانية في المقدمة، فقد جعل الزمخشري من أسباب الفحولة في الأدب وكمالها أن يحظى الأديب برشّ من علم البيان، ثم ذكرت مرة ثالثة في مادة "ع ص ب" في قوله بعد أن وقف على الاستعارة في بيت الفرزدق:

"إذا العَــصْبُ أمسى في السماء كأنَّهُ   سَـــدا أُرجــون واستقلّت عبوَرُها

وهذا باب من علم البيان حسن بليغ".

وأما علم المعاني فلم يرد ذكره في الأساس إلا في المقدمة وذلك في قول الزمخشري: إن من تمام النبوغ في الأدب أن يصيب الأديب "ذروا من علم المعاني".

وأما علم البديع، فلم يذكر في الأساس البتة، ووردت كلمة "البديع" مرتين في مادة "ب د ع" وكانت فيهما بمعنى "جديد".

وبعد: فماذا يعني الزمخشري بعلمي المعاني والبيان؟ إن الإجابة عن هذا السؤال- من الأساس- تبدو غير ممكنة، وإن بدا أن الزمخشري يفصل بين العلمين فصلاً واضحاً، لكن ذلك لا يكفي في الحكم على دقة هذا التقسيم وتعميمه، ثم إن الزمخشري لم يشر إلى علم البديع في أساسه، فهل يفهم من هذا أنه يهمل علم البديع وأسلوبه – في أساس البلاغة- قائم على فنون هذا العلم! ومن ثم لا نستطيع أن نقف عند الأساس وحده في معرفة مراده من

علمي المعاني والبيان. ويمكن الإفادة – في الإجابة عن هذا السؤال– من الكشاف الذي ألفه الزمخشري في تفسير القرآن الكريم وعرض فيه لهذين العلمين ومباحثهما، إذ رأى التأليف في تفسير القرآن واجباً عليه؛ "لأن الخوض فيه كفرض العين؛ لما يرى عليه الزمان من رثاثة أحواله، وركاكة رجاله، وتقاصر هممهم عن أدنى عدد هذا العلم، فضلاً أن تترقى إلى الكلام المؤسس على علمي المعاني والبيان"[٢٩]، وذهب إلى أن علم التفسير لا يتم لتعاطيه وإجالة النظر فيه "إلا رجل قد برع في علمين مختصين بالقرآن وهما علم المعاني والبيان"[٣٠].

يذكر الزمخشري – هنا– علمي المعاني والبيان في معرض حديثه عن تفسير الكشاف حتى ليبدو أنه يفصل بين العلمين فصلاً حاسماً، ويكاد هذا الحكم يتلاشى حين ننظر في تناوله لمسائل هذين العلمين المعروفين عند المتأخرين، فقد خلط في كثير من مسائلهما، فجعل بعض ما لعلم البيان– حسب مفهوم البلاغيين بعده– داخلاً في علم المعاني، وبعض ما لعلم المعاني داخلاً في علم البيان. ومن أمثلة هذا أنه يعد الاستئناف من علم البيان، وهو عند المتأخرين من علم المعاني[٣١]، كما يعد التجريد من علم البيان، ويجعل التعريض من علم المعاني[٣٢].

وليس من غرضي أن أتتبع كل المسائل التي أوردها الزمخشري في الكشاف، وإنما يكفي في توضيح مفهومه لهذين العلمين ما ذكرته من أمثلة،

---

(29) الكشاف، ج١، ص ٣، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

(30) نفسه، ج١، ص ٣.

(31) نفسه، ج٢، ص ٢٣٢.

(32) نفسه، ج٢، ص ٤٠٥ و ج٣، ص ١٥.

لنتبين منه أن الزمخشري لا يلتزم في تمييزه بين العلمين التزام من جاء بعده من البلاغيين. وقد تتبع محمد أبو موسى ورود هذين المصطلحين في الكشاف وانتهى فيه إلى أننا "لا نستطيع أن نقول: إن الزمخشري قد ميز بين مباحث هذه العلوم، وغاية ما يمكن أن يقال- بعد تتبع ومقارنة-: إن إطلاق علم المعاني على مباحث البيان قليل، وإطلاق علم المعاني على مباحثه في مصطلح المتأخرين كثير، وإن إطلاق علم البيان على مباحث علم المعاني قليل بالنسبة إلى إطلاقه على مباحث علم البيان"(٣٣).

ويقول أبو موسى موضحاً المقصود بعلم المعاني الوارد في الكشاف: "أما علم المعاني بهذا المفهوم الآخر الذي يعني النظر في أنواع المعاني وأجناسها أو النظر في صحتها وخطئها، فذلك بعيد قطعياً عِن مفهوم علم البيان، بل عن مفهوم علم المعاني بهذا المعنى الذي حدده المتأخرون، ونظروا فيه إلى كلامه كما رأينا، وبهذا يصبح لعلم المعاني مفهوم مغاير لمفهوم علم البيان؛ ولهذا ساغ له كثرة إطلاق مصطلح علمي المعاني والبيان مع خلطه بين مباحثهما أحياناً"(٣٤).

لذلك لا يعد الزمخشري أول من فصل بين علمي المعاني والبيان فصلاً حاسماً، ولا نستطيع الحكم بأن البلاغيين قد ساروا من بعده على هديه ولا كان هو إمامهم في هذا، وإن كان أسبقهم إلى ذكر هذين العلمين، ومحاولة الفصل بينهما، وهذا يخالف ما يراه بعض الدارسين الذين ذهبوا إلى أن الزمخشري كان "أول من ميز بين هذين العلمين، فجعل لكل منهما مباحثه

([33]) البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، د. محمد أبو موسى، ص ٢٤٨، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٨م.

([34]) نفسه، ص ٢٤٨.

الخاصة واستقلاله الذي يشخصه"[٣٥]. وكذلك يخالف ما ذهب إليه بعضهم حين قال: "وكأن الزمخشري كان يشير إلى الفصل بين علمي المعاني والبيان فيسمي كلاً منهما علماً، كما كان يستعمل لفظ كل منهما علماً على المباحث المتصلة به، وعلى هديه سار العلماء من بعده"[٣٦].

إنّ الفصل الحاسم بين علمي المعاني والبيان كان على يدي السكاكي في كتابه "مفتاح العلوم"، فقد خصّص القسم الثالث منه لدرس البلاغة العربية، فبدأ بمقدمة يعرف بها بعلم المعاني أولاً ثم علم البيان محدداً مباحث كل علم منهما، ولم يعرض إلى البديع إلا بعد الانتهاء من هذين العلمين، ولم يسمه، ولم يجعله علماً وإنما أشار إلى الأعرف من وجوه هذا الفن الذي يصار بها إلى تحسين الكلام وجعلها في قسمين: قسم يرجع إلى المعنى، وقسم يرجع إلى اللفظ[٣٧]. وقد التزم المتأخرون هذا التحديد الذي انتهى إليه السكاكي[٣٨].

وأما علم البديع، فإن الزمخشري لم يذكره في أساسه كما ذكر علمي المعاني والبيان، لا لأنه يعد ذيلاً لهما كما ذهب إلى ذلك شوقي ضيف[٣٩]؛ بل لانصراف الأدباء والشعراء في عصره إلى هذا الفن حتى صار صناعة ثقيلة متكلفة "فهو بهذا يشير إلى أن ما جاء في القرآن من هذا اللون الذي فتنتم به

---

(35) البلاغة: تطورّ وتاريخ، د. شوقي ضيف، ص ٢٢١، دار المعارف، مصر، ط٣.

(36) الموجز في تاريخ البلاغة، د. مازن المبارك، ص ١٠٦، دار الفكر، ١٩٨١م.

(37) مفتاح العلوم، ص ٤٤٣، ضبط وتعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٨٣م.

(38) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، د. احمد مطلوب، ج١، ص ٣٨٢، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٣م.

(39) البلاغة وتطور وتاريخ، ص ٢٢١.

لم يكن هو وحده سر بلاغته، كما جعلتموه سر بلاغتكم"[٤٠] وقد نبه الزمخشري على ذلك حين قال معقباً على قوله تعالى: **(مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ)** [*] بأنه "من جنس الكلام الذي سماه المحدثون البديع، وهو من محاسن الكلام الذي يتعلق باللفظ بشرط أن يجيء مطبوعاً أو يصنعه عالم بجوهر الكلام يحفظ معه صحة المعنى وسداده"[٤١].

ب. الفصاحـــــــــة

يتوزع مفهوم "ف ص ح" ومشتقاتها – ومنها الفصاحة– في الأساس إلى معاني عدة ظهر أكثرها في مادة "فصح"؛ فهي تارة تدل على الانكشاف والوضوح، وذلك في مثل: "سقاهم لبناً فصيحاً: وهو الذي أخذت رِغوته، وأُذهب لباؤه، وخلص منه، وفَصُح اللبن، وأفصح، وفَصَّحَ، وأفصحت الشاة: فَصُح لبنها. ومن المجاز: سرينا حتى أفصح الصبح، وحتى بدا الصباح المفصح، وهذا يوم مُفْصح وفِصْحٌ لا غيم فيه ولا قُرّ"[٤٢].

وهي –تارة أخرى– تدل على تكلم الأعجمي بالعربية وانطلاق لسانه بها، وخلوص لغته من اللكنة: "أفصح الأعجمي: تكلم بالعربية، وفصُح: انطلق لسانه بها، وخلصت لغته من اللكنة"[٤٣].

---

(40) تــاريخ علــوم البلاغة والتعريف برجالها، أحمد مصطفى المراغي، ص ٢٣، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٥٠م.

(*) النمل، الآية ٢٢.

(41) الكشاف، ج ٣، ص ١٣٩.

(42) أساس البلاغة، مادة "ف ص ح" واللِّباء: أول اللبن في النتاج. وقُرّ: برد.

(43) نفسه، مادة "ف ص ح".

وهي- في مرة ثالثة- تدل على تكلف البلاغة: "فلان تفصَّح في منطقه: إذا تكلّف الفصاحة"[٤٤].

هذا ما يستخلص من مادة "ف ص ح". وقد ظهر في الأساس من معانيها: الإبانة، والبلاغة، والاستعمال. وهي معاني تظاهرت على إثباتها شواهد كثيرة؛ فمن الأمثلة على معنى الإبانة ما ورد في مادة "ر ف ث": "رَفثَ في كلامه وَأَرْفَثَ وترفَّث: أفحش، وأفصح بما يجب أن يُكْنَى عنه في ذكر النكاح".

وفي مادة "ف ي ض": "كلَّمْتُه فما أفاض بكلمة: أي أفصح بها". وفي مادة "ل ح ن": عرفت ذلك في لحن كلامه، وفيما صرفه إليه من غير إفصاح به".

ومن الأمثلة على معنى البلاغة، قوله في مادة "ت ق ن": "رجل مُتْقِنٌ وتَقِنٌ، وفلان تِقْنٌ من الأتقان: موصوف بالإتقان: أي حاذق في عمله. وإنه لأرمى من ابن تِقْن. والفصاحة من تِقْنِهِ: أي من سوسه". وفي مادة "ط ب ع": "وهكذا كلام عليه طبائع الفصاحة". وفي مادة "ط و ع": "رجل طيّع اللسان: فصيح". وفي مادة "ك ل م": "نطق بكلمة فصيحة، وبكلمات فصاح".

والمراد بالفصاحة في هذه المواد: البلاغة. وقد وردت بهذا المعنى في مقدمة الأساس، وذلك حين وصف الزمخشري النبي- صلى الله عليه وسلم- بأنه "الذي استخزنه الله الفصاحة والبيان"[٤٥].

ومن الأمثلة على معنى الاستعمال: "قولهم: لا أُباليه: أي لا أخابره؛ لقلّة اكتراثي له. وهو أفصح من لا أبالي به"[٤٦]. وفي مادة "ر ح ب": "قعد

---

(44) نفسه، مادة "ف ص ح".

(45) المقدمة، ص ج.

فلان في رَحْبَة داره ورَحَبَةِ داره، والفتح أفصح". وفي مادة "م غ ص" : في بطنه مَغْصٌ ومَغَصٌ وقد مُغِص، فهو ممغوص ومَغِصٌ: وهو وجع وتقطيع في الأمعاء، وأصله بالسين: مَغَسَ من مَغَسَهُ: إذا طعنه والفصيح سكون الغين".

والمراد بالفصاحة- في هذه المواد- "أنّ اللفظ على ألسنة الفصحاء من العرب الموثوق بعربيتهم أدور، وهم له أكثر استعمالا"[٤٧].

جـ. النحو ومبـــــاحث المعانــــــي

يحفل الأساس بشواهد تؤكد اهتمام الزمخشري بالنحو؛ إذ يجعله أساساً لا تقوم البلاغة العربية إلا به، وهو – عنده- الطريق الموصل إلى البيان عامة، وإلى فهم البيان القرآني خاصة. وقد صرح الزمخشري بهذا في غير موضع، فهو- مثلاً- يرى أن النبوغ في الأدب لا يتم إلا بنيل "حظّ من الإعراب الذي هو ميزان أوضاع العربية ومقياسها، ومعيار حكمة الواضع وقسطاسها"[٤٨]. ويقول في مادة "د ر ج": "وعليك بالنحو فإنه مَدْرَجة البيان".

ويقع مصطلح الإعراب- في الأساس- بمعنى يشمل النحو والصرف، وهو ما يفهم من تعريفه للإعراب- وقد ذكر- وما يفهم من طريقته في عرض الشواهد؛ إذ لا يفصل فيها بين المسائل النحوية والصرفية، ويرى هذه المسائل تنتسب إلى علم واحد هو علم الإعراب، ويتجلى ذلك في مقدمة الأساس؛ فقد احتفل بالإعراب، ولم يذكر مصطلحي: النحو والصرف، رغم

---

(46) مادة "ب ل و".

(47) الكشاف، ج٢، ص ٢٣١.

(48) أساس البلاغة، المقدمة، ص د.

أنه يعرض لكثير من مسائلهما في أساسه. وقد اتّبع هذا في كتابه "المفصّل في علم العربية"، إذ قال فيه: "هذا وإن الإعراب أجدى من تفاريق العصا، وآثاره الحسنة عديد الحصى. ومن لم يتق الله في تنزيله، فاجترأ على تعاطي تأويله- وهو غير مُعْرِبٍ- فقد ركب عمياء، وخبط خبط عشواء، وقال ما هو تقوّل وافتراء وهراء، وكلام الله منه براء. وهو المرقاة المنصوبة إلى علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن الكامل بإبراز محاسنه الموكّل بإثارة معادنه، فالصاد عنه كالساد لطرق الخير كيلا تسلك، والمريد بموارده أن تُعاف وتترك"[٤٩].

وقسم الزمخشري المفصّل أربعة أقسام: القسم الأول: في الأسماء، والقسم الثاني: في الأفعال، والقسم الثالث: في الحروف، والقسم الرابع: في المشترك من أحوالهما. وتناول المسائل النحوية والصرفية دون تمييز يحكم بافتراقهما[٥٠].

وكان الزمخشري -في نظرته إلى النحو- محتذياً حذو عبد القاهر الجرجاني الذي يرى أن النحو "هو الطريق إلى البيان، والكشف عن الحجة والبرهان"[٥١] وأن الذين يزهدون في النحو ويحتقرونه إنما صنيعهم في ذلك أشنع من صنيعهم في الشعر "وأشبه بأن يكون صادّاً عن كتاب الله وعن معرفة معانيه؛ ذلك لأنهم لا يجدون بُدّاً من أن يعترفوا بالحاجة إليه فيه، إذ

---

(49) المفصّل في علم العربية، المقدمة ، ص ٤، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط٢.

(50) انظـر- مثلاً- القسم الثاني، تجد فيه أصناف الفعل الثلاثي وأوزانه، وكذلك صنع في الفعل الرباعـي. وتـناول في القسم الرابع مواضيع صرفية منها: المشترك، والإمالة ص ٣٣٥، والوقف ص ٣٣٨، والإعلال ص ٣٥٧، والإبدال ص ٣٦٠، والإدغام، ص ٣٩٣.

(51) دلائـل الإعجـاز، عـبد القاهر الجرجاني، ص ٢٨، تحقيق : محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٨٤

كان قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها، حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي يتبيّن نقصان كلام ورجحانه حتى يُعرض عليه، والمقياس الذي لا يُعرف صحيح من سقيم حتى يُرجع إليه"(٥٢).

لقد أردت بهذا التوضيح أن أنبّه على اهتمام الزمخشري- في الأساس- بالنحو ومعانيه التي تتمثل في شطريه: الإعراب، ومعاني الإعراب وهو "شطرها الأكبر، وهو الذي غلب على النحو أو غُلِّب عليه واستأثر بأهم أبوابه وفصوله؛ ذلك لأنه هو الذي يكشف عن مواقع الالفاظ في التراكيب، ويدل عليها دلالة محسوسة مشهورة في الأعم الأغلب، أما الشطر الآخر من معاني النحو، فهو الذي خرج من أبواب النحو أو أُخرج منها، وهو جدير بأن يُردّ إلى أصله وأن يتبوّأ مكانه من ذلك الأصل، ذلك ما يُعرف بأحوال الإسناد وصور التركيب أو صور التراكيب"(٥٣).

وقد برز هذان الشطران في أساس البلاغة، إذ عني الزمخشري- في بعض المواد- بتصحيح أخطاء ظُنّت صواباً، ومنها ما ورد في مادة "أ ج ر": "وآجَرَني فلان داره، فاستأجرتها، وهو مُؤْجِرَ، ولا تقل مُؤاجِر، فإنه خطأ وقبيح، وليس آجَرَ هذا فَاعَلَ ولكن أفعل، وإنما الذي هو فاعل قولك: آجَرَ الأجير مُؤاجَرَةً، كقولك: شاهره وعاومه، وكما يقال: عامَلَهُ وعَاقَدَهُ". وفي مادة "أ س ر" : "تقول العامّة: عُوْدُ يُسْرٍ: وهو خطأ إلا أن يقصدوا به التفاؤل".

---

(52) نفسه، ص ٢٨.

(53) نحو المعاني، د. أحمد عبد الستار الجواري، ص ٥٨، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٧م.

وعرض الزمخشري- في مواد أخرى- إلى بعض معاني الإضافة والحروف والأفعال نحو ما ذكره في مادة "ح م س": "ووقعوا في هند الأحامس إذا وقعوا في شدّة وبليّة. ولقي فلان هند الأحامس إذا مات. وبنو هند: قوم من العرب فيهم حماسة. ومعنى إضافتهم إلى الأحامس: إضافتهم إلى شجعانهم أو إلى جنس الشجعان وأنَّهم منهم. وقال معلِّقاً على بيت زهير في مادة "خ ب ط":

وليس مانعَ ذي قربى ولا رَحِمٍ   يوماً ولا مُعْدِماً من خابِطٍ ورَقا

"أي: ولا معدماً خابطاً ورقا، فأدخل من لتأكيد النفي".

وقال في مادة " ز ع ب": "رُمْحٌ زاعِبِيٌّ ورماح زاعبيّة: نسبت إلى رجل من الخزرج كان يعمل الأسنّة، عن المبرد، وقيل هي العَسَّالة التي إذا هُزَّتْ تدافعت كالسيل الزاعب يَزْعَبُ بعضه بعضاً: أي يدفعه . وياء النسبة للنسبة إلى الزاعب لمعنى التشبيه، أو للتأكيد لياء الأحمريّ". وفي مادة "غ ر ض": تقول: إذا فاته الغَرَض فَتَّهُ الغَرَضُ وهو الضجر. ومنه غَرِضْتُ إلى لقائك.

وَعُدِّيَ بـــ "إلى"؛ لتضمينه معنى اشتقت وحننت".

ووقف الزمخشري على مسائل عرض فيها إلى آراء بعض النحاة ثم اختار منها ما رآه صواباً، وأبدى رأيه في بعضها، كما فعل في مادتي "ث أ ر" و "ح ق ق". ومن الأبواب التي ظهرت في الأساس: البدل[٥٤]، والممنوع من الصرف[٥٥]، والتصغير[٥٦]، والقلب[٥٧]، وصيغ المبالغة[٥٨].

---

[54] مادة "ب ط ر".

[55] مادة "ت و م".

[56] مادة "ب ر هــ" و "ج هــ د".

وهكذا يعنى الزمخشري بالنحو من حيث كونه "انتحاء سبيل العربية في التعبير عن الأفكار والمشاعر تعبيراً يتحرى الصدق، والإصابة، والدقة، والرقة، والفخامة، والجمال، والجلال"[٥٩]، فهو حين يصحح خطأ أو ينبه على معنى أو وظيفة بلاغية للنحو إنما يعنيه من ذلك الغرض البلاغي بعد صحة الأداء، وإلا كيف يكون النحو مدرجة البيان إن لم يقف على هذا؟ وكيف يمكن الوقوف على "مناهج التركيب والتأليف، وتعريف مدارج الترتيب والترصيف؛ بسوق الكلمات متناسقة لا مرسلة بدداً، ومتناظمة لا طرائق قددا" إن لم يكن النحو هو السبيل إلى ذلك؟ وكيف يكون النحو مطلعاً على نكت نظم القرآن، إن لم تراع قوانينه، ومعانيه بشطريها؟ وهذا ما أكده غير واحد من الدارسين؛ ذلك لأن "انتحاء كلام العرب والقصد إلى طريقتهم في التعبير، لا بد أن يشتمل على الصفتين متداخلتين متكاملتين في وقت معا، وهما: الصحة والبلاغة، وإن من أهل العلم بالعربية من لا يقبل أن يقيم بينهما حاجزاً ولا يرى أن يكون بينهما افتراق"[٦٠].

وكان عبد القاهر الجرجاني دائباً على إثبات أن النظم إنما هو "توخي معاني النحو، وأحكامه، وفروقه، ووجوهه، والعمل بقوانينه وأصوله"[٦١]. وعرّف الإعراب بأن "يعرب المتكلم عما في نفسه ويبينه ويوضح الغرض

---

(57) مادة "ب ل و".

(58) مادة "ر ح م".

(59) نحو المعاني، ص ٢٥.

(60) نفسه، ص ٢٢.

(61) دلائل الإعجاز، ص ٤٥٢.

ويكشف اللبس"[٦٢]. ويرى أن "الواضع كلامه على المجازفة في التقديم والتأخير، زائل عن الإعراب، زائغ عن الصواب، متعرِّض للتلبيس والتعمية"[٦٣].

د. البديـــــــــــع

يضمّ الأساس شواهد تصلح أن تكون نماذج لكثير من الفنون البديعية. ويبدو أن الزمخشري قصد إلى هذا الجانب قصدا؛ فهو يعمد إلى تأليف كتاب يضمنه شواهد تمثل الأسس التي تقوم عليها البلاغة العربية، والبديع هو أحد هذه الأسس ومن أبرزها عند مؤلف الأساس. وتبرز الشواهد عدداً من فنون البديع المعروفة مثل : الجمع مع التقسيم ومثاله- مما ورد في الأساس- ما نجده في مادة "ح م ر":

إنَّ الأحامـــرةَ الـــثلاثةَ أَهْلَكَـــتْ ... مالـــي وكـــنتُ بـــه قـــديماً مُولَعَا

اللَّحْـــمُ والـــرَّاحُ العتـــيقُ وأَطَّلـــي ... بالزعفـــرانِ فلـــن أَزَالَ مُـــرَدَّعا

وكذلك ما نجده في مادة "ش ر س":

فقلـــتُ ولـــي نَفْـــسانِ نَفْـــسٌ شَرِيْسَةٌ ... وَنَفْـــسٌ تَعَـــنَّاها الفـــراقُ جَزُوْعُ

وفي مادة " ص م ع":

والهَـــمُّ بعـــد نجـــيٌّ الـــنَّفْسِ يَبْعَثُهُ ... بالحَزْمِ والأَصْمَعان: القلبُ والحَذَرُ

وفي مادة "م ع ع":

---

[62] أســرار الــبلاغة، عبد القاهر الجرجاني، ص ٦٧، تحقيق هــ. ريتر، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٧٩م.

[63] نفسه، ص ٦٧.

إنَّ فـــي دارِنــــا ثـــلاثَ حُبالـــى   فَـــوددنا أَنْ قـــد ولَـــدْنَ جمـــيعا
جارتـــي ثـــم هرَّتـــي ثـــم شـــاتي   فـــإذا مـــا وَضَـــعْنَ كُـــنَّ ربيعا

ونقع -في الأساس- على شواهد تدل على بعض الفنون البديعية الأخرى مثل: المبالغة، وتأكيد الذم بما يشبه المدح، وتأكيد المدح بما يشبه الذم. أما المبالغة فمن أمثلتها ما جاء في مادة "ح د ر":

لــو دَبَّ ذَرٌّ فـــوق ضـــاحي جِلْـدِها   لأَبـــانَ مـــن آثـــارِهِنْ حُـــدُورُ

وفي مادة "م س س":

لـــو كُـــنْتَ مـــاءً كُـــنْتَ لا   عَـــذْبَ المَـــذاق ولا مَـــسوسا
مِلْحـــاً بعـــيدَ القَعْـــر قـــد   فَلّـــتْ حجارتُـــه الفُؤوســـا

وفي مادة "م ر هـ":

ولـــو انّهـــا بَـــذَلَتْ لـــذي سَـــقَمٍ   مَـــرِهِ الفـــؤادِ مُـــشارِفِ القَـــبْضِ
أُنـــسَ الحـــديثِ لَظَـــلَّ مكتئـــباً   حَـــرَّانَ مـــن وجْـــدٍ بِهـــا مَـــضٍّ

وفي مادة "و ض ح":

ولـــو لَـــبِسَ الـــنَّهارَ بـــنو كُلَـــيْبٍ   لَـــدَنَّسَ لُـــؤْمُهُمْ وَضَـــحَ الـــنَّهارِ

وأما تأكيد الذم بما يشبه المدح، فمثاله ما جاء في مادة "ح ي ن":

ولا عَـــيْبَ فـــيكم غير أَنَّ ضيوفَكُمْ   تُحانُ وحِينُ الضَّيْفِ إحدى العظائمِ

وأما تأكيد المدح بما يشبه الذم فمثاله، ما ورد في مادة "ق ص ر":

ومــا تــشتكيني جارتـــي غَيْرَ أَنَّني إذا غــابَ عنها بَعْلُها لا أَزورُهَا
سَــيَبْلُغُها خَيْــرِي ويَــرْجِعُ بَعْلُهـــا إلــيها ولــم تُقْصَرْ عَليَّ سُتورُهَا

وكثرت شواهد الطباق والتعليل والتجريد؛ فكان من شواهد الطباق- على نوعيه: اللفظي والمعنوي- ما ذكره الزمخشري في مادة "ب ع د":

مــن الــناس مَنْ يغشى الأباعدَ نفْعُهُ ويــشقى بــه حتّى الممَاتِ أقاربُهْ
فَــإِنْ يــكُ خَيْــرٌ فالبعــيدُ يــنالُه وإن يــكُ شَرٌّ فابنُ عمِّكَ صاحِبُهْ

وما ذكره في مادة "د م ث":

لــنا جانــبٌ مــنه دَمِــيْثٌ وجانــبٌ إذا رامَــهُ الأعــداءُ مُمْتَنِعٌ صَعْبُ

وفي مادة "ر ح م":

ولــم يــكُ فَظَّــاً قاطِعــاً لقــرابَةٍ ولكــنْ وَصُــولاً للقرابةِ ذا رُحْمِ

وفي مادة "و س ع":

تَــسَعُ الــبلادُ إذا أَتيْــتُكَ زائــراً وإذا هَجَــرْتُكَ ضاقَ عَنِّي مَقْعَدِي

وفي مادة "ع ل ف":

إذا كُــنْتَ فــي قومٍ عِدَىً لَسْتَ مِنْهُمُ فَكُــلْ ما عُلِفْتَ من خَبيثٍ وطيِّبِ

وفي مادة "ق و ض":

فَتَــبًّا لِمَــنْ لــم يَــبْنِ خَيْــراً لِنَفْسِه وتَــبًّا لأقــوامٍ بَــنَوا ثُــمَّ قَوَّضُوا

وأما التعليل- و"هو أن يُدَّعى لوصف علّة مناسبة له، باعتبار لطيف غير حقيقي"[٦٤] فمن أمثلته ما وقع في مادة "ج د ي":

رَعَـــى طَرْفَها الواشونَ حين تَبيَّنُوا ... هَـواها وقـد يجـدو علـى النَّفسِ شُؤْمُهَا

وفي مادة "ط ر د":

مـــا زِلْتُ أَطْرُدُ في آثارِهم بَصَري ... والـشَّوْقُ يقـتادُ مـن ذي الحاجةِ البصَرَا

وفي مادة "ف ي ض":

شَــكوتُ ومـــا الـــشكوى لِمثْلِيَ عَادَةٌ ... ولكـــنْ تفيضُ النَّفْسُ عند امتلائِها

وفي مادة "م ر ض":

رأيـــتُ أبـــا الولـــيدِ غَـــداةَ جَمْــعٍ ... بـــه شَـــيْبٌ ومـــا فَقَـــدَ الـــشَّبابا

ولكـــنْ تَحْـــتَ ذاكَ الـــشَّيّبِ حَـــزْمٌ ... إذا مـــا ظَـــنّ أمـــرضَ أو أَصابا

وأما التجريد- وهو نوعان: التجريد المحض، والتجريد غير المحض- فشواهده كثيرة في الأساس، فمن أمثلة التجريد المحض: "وهو أن تأتي بكلام يكون ظاهره خطابا لغيرك وأنت تريده خطاباً لنفسك، فتكون قد جرّدت الخطاب عن نفسك وأخلصته لغيرك"[٦٥] ما نجده في مادة "ب خ ع":

ألا أَيُّهَـــذا الـــباخعُ الـــوَجْدِ نَفْـــسَهُ ... لِـــشَيءٍ نَحَـــتْهُ عـــن يَدَيْهِ المقادرُ

([64]) الإيـــضاح في علوم البلاغة، القزويني، ص ٥١٨، شرح وتعليق، محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ١٩٨٥م.

([65]) الطراز، العلوي، ج٣، ص ٧٣، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٨٢م.

كذلك ما ورد في مادة "ج هـ ل":

دعــاكَ الهــوى واستجهلَتْكَ المنازِلُ ... وكيف تَصابي المرءِ والشَّيْبُ شاملُ

وفي مادة "ج ر ي":

متــى تَــرَ داراً مــن سُعادَ تَقِفْ بِها ... وَتــستجرِ عيــناكَ الدُّمُوْعَ فَتَدْمَعَا

وهذا وما شاكله –عند العلوي– من أحسن ما يوجد في التجريد[٦٦].

وأما التجريد غير المحض–"وهو أن تجعل الخطاب لنفسك على جهة الخصوص دون غيرها"[٦٧]– فمن أمثلته ما أتى به الزمخشري في مادة "أ و ب":

أَخبَّرْتَنِــي يــا قَلْــبُ أَنَّكَ ذُو غَرىً ... بلَيْلَــى فَــذُقْ ما كنتَ قبلُ تَقُولُ

فآبَــكَ هَــلاًّ والليالــي بِغــرَّةٍ ... تُلِــمُّ وفــي الأَيَّــامِ عَنْكَ غُفُولُ

وفي مادة "ج ن ب":

يــا عَــيْنُ فِيضي بِدَمْعٍ مِنْكِ تَسْكَابا ... وابكــي أخاكِ إذا جاورتِ أَجْنَابا

وفي مادة "ش ع ع":

فَقَــدْتُك مــن نَفْــسٍ شَعاعٍ أَلَمْ أَكُنْ ... نَهَيْــتُك عــن هــذا وأنتِ جميعُ

وقد فرَّق العلوي بين التجريد المحض والتجريد غير المحض؛ ذلك أنك "في الأول جرّدت الخطاب لغيرك وأنت تريد به نفسك، فإطلاق اسم التجريد عليه ظاهر بخلاف الثاني، فإنه خطاب لنفسك لا غير، وإنما قيل له

---

(66) نفسه، ج٣، ص ٧٤.

(67) نفسه، ج٣، ص ٧٤.

تجريد لأن نفس الإنسان لما كانت منفصلة عن هذه الأبعاض والأوصال صارت كأنها عنها فلهذا سمي تجريدا"(٦٨).

وقد يكون التجريد مما "يُنتزع من أمر ذي صفة أمر آخر مثله في تلك الصفة مبالغة في كمالها"(٦٩) ومن أمثلته ما ذكر في مادة "ح م س":

لَقَـدْ أَبْـرَزَتْ مِـنْكَ الحَوادثُ للعِدَا   على رَغْمِهِمْ ذَرِّيٍّ عَضْبٍ مُصمِّمِ

وفـي "ذ ر ر":

طَمِعْـتَ بِـنا حَتَّـى إذا مـا لَقِيْتَـنَا   لَقِـيْتَ بِنا يا عَمْرُو هِنْدَ الأَحامِسا

وبرز فَنَّا السجع والجناس بروزا ظاهراً في الأساس أمكن معه الحديث عنهما بشيء من التفصيل:

السجـــــــع

جاء في الأساس: "حمامة ساجعة وسجوع، وحمام سُجَّع وسواجع، وسجعت إذا ردَّدت صوتها على وجه واحد، وكذلك سجعت الناقة في حنينها، ومن المجاز: رجل سَجّاع وسَجَّاعة، وكلام مسجوع ومُسَجَّع وسَجَّعه صاحبه، وسجع فيه وهو أن يأتي بالقرينين فصاعداً على نهج واحد، وفلان ساجع في سيره، مستقيم لا يميل عن القصد"(٧٠).

يفُهم من هذا أن السجع كان في الأصل ترديد الصوت- صوت الحمامة- وسجع الناقة في حنينها على وجه واحد متناغم في استقامته، ثم أطلق السجع عند البلاغيين على الفاصلتين اللتين يلتزم فيهما نهج واحد.

---

(68) نفسه، ج٣، ص ٧٤.

(69) الإيضاح، ص ٥١٢.

(70) مادة "س ج ع".

وقد قسّم البلاغيون السجع إلى أنواع عديدة، ويبرز منها في الأساس ثلاثة أنواع لم يُصرِّح الزمخشري بذكرها، ويمكن استنباطها من الشواهد التي بثها في أساسه، وهذه الأنواع الثلاثة هي: المطرّف، والمتوازي، والمرصّع.

١. **المطرَّف:** وهو اتفاق الفواصل في الحرف دون الوزن(٧١)، ومن أمثلته ما وقع في العبارات الآتية:

فلان أصيل في اللؤم بَخَّال ماله عَمٌّ كريم ولا خال(٧٢).

انقش وعدك في الجلمد، ولا تنقشه في الجمد(٧٣).

كأنَّهم الجَانّ، وكأنّ وجوههم المَجانّ(٧٤).

أكل من حلوائهم، فانحطَّ في أهوائهم(٧٥).

ما البحار كالخُلجان، ولا اللؤلؤ كالمَرْجَان(٧٦).

بِكَرمِكَ أثق، وعلى سُؤْدَدِكِ أَرْتَفِق(٧٧).

يقشعرّ الإهاب، إذ وقع منه الإرهاب(٧٨).

٢. **المتوازي:** وهو اتّفاق الفواصل في الوزن والحرف، ومن أمثلته:

رزقك الله عمرا طويل الآباد، بعيد الآماد(٧٩).

---

(71) الطراز، ج٣، ص ١٨.

(72) مادة "ب خ ل".

(73) مادة "ج م د" والجلمد الصخر، والجمد بالتحريك: الماء الجامد، والجمد: الثلج أيضاً.

(74) مادة "ج ن ن".

(75) مادة "ح ط ط".

(76) مادة "خ ل ج".

(77) مادة "ر ف ق".

(78) مادة "ر هـ ب".

(79) مادة "أ ب د" والآباد جمع أبد وهو الدهر، والآماد جمع أمد، والأمد الغاية كالمدى.

الْحُرُّ إلى الخير سابق، والعَبْدُ من مواطِنه آبِق[٨٠].

فلان كريم المُواتَاة، جميل المُواساة[٨١].

ما بَقِيتْ منهم باقية، ولا وَقَتْهُمْ من الله واقية[٨٢].

هذا أمر لو حُمِّلَ المصاعب، للقيتَ منه المتاعب[٨٣].

أرادوا العُبور، فَعَقدوا الجسور[٨٤].

فلان مَطْعَمُهُ بشع، وهو عليه جشِع[٨٥].

هذا حَتْمٌ مَقْضِيّ، وحكم مَرْضِيّ[٨٦].

هو في الإساءة إليك مُمْعِن، وأنت مُنْقَادٌ له مُذْعِن[٨٧].

أصابني بِنَفْحَةٍ من عطائِه، ورَشْحَةٍ من سَمائِه[٨٨].

٣. **المرصّع**: وهو مراعاة الوزن في جميع الالفاظ أو أكثرها، ومِمّا جاء منه في الأساس:

ابن آدم قصير الأجل، طويل الأمل[٨٩].

بينهما مضاعفة عظيمة، ومؤاحنة قديمة[٩٠].

---

(80) مادة "أ ب ق" وآبق: هارب.

(81) مادة "أ ت ي".

(82) مادة "ب ق ي".

(٨٣) مادة "ت ع ب".

(٨٤) مادة "ج س ر".

(٨٥) مادة "ج ش ع".

(٨٦) مادة "ح ت م".

(٨٧) مادة "ذ ع ن".

(٨٨) مادة "ر ش ح".

(٨٩) مادة "أ ج ل".

(٩٠) مادة "أ ح ن".

فلان غَيْثُه ثجَّاج، وبَحْرُهُ عَجّاج[٩١].

أخذ سُلافَةَ العصير، وتَرك حثُالة الثَّجير[٩٢].

حَسِبْتُهُ مُقْدِماً، فَوَجَدْتُه مُحْجِماً[٩٣].

فلان للأسرار مِذْياع، وللأسباب مِضياع[٩٤].

مَنْ جزِعَ من الاستبهام، فَزِعَ إلى الاستفهام[٩٥].

ولا يقف الزمخشري عند بسط العبارات المسجوعة وحسب بل يوضح بعض ما يقع فيها، مثال ذلك أنّه فرّق في مادة "ر س ب" بين السجع والشعر: "قال: ضربت بالِمْرسَب(*) رأس البطريق، بصارم ذي هَبَّةٍ فتيق، وهذا تسجيع ليس بشعر، لاختلاف ضربيه اختلافاً خارجياً أحدهما مقطعوع مذال، والآخر مكبول سَلْبِطْريق، وفتيقي".

وقد أشار الزمخشري إلى السجع غير المتكلف، فقال في مادة "ب ش م"(**) "ما أهل الشام إلا كشجر البَشَام، دُهْنُه من أطيب الأفواه، وعُودُهُ مَطْيَبَةُ الأفواه، وهذا فيه سجع غير متكلّف". وكأنه يريد بهذا الاستدراك أن يدفع عن عبارته هذه التكلّف في صناعتها، ويذهب إلى أن المستحبّ من السجع ما يصدر عن طبع صحيح لا عن تعمّل واغتصاب. ويرى

---

(٩١) مادة "ث ج ج"، وثجّاج: منصَب مصوّب، وعجاج: متموّج، وأصل العجاج: مثير العجاج والتعجيج إثارة الغبار.

(٩٢) مادة "ث ج ر" والثجير ما عصر من العنب، فجرت سلافته وبقيت عصارته.

(٩٣) مادة "ح ج م".

(٩٤) مادة " ذ ي ع".

(٩٥) مادة "ف هـ م".

(*) المِرْسب: السيف.

(**) طبعة دار المعرفة.

مرتضى الشيرازي أن الكثير من الأمثلة التي استشهد بها الزمخشري في الأساس مصنوعة أي ليست من استعمالات القدماء ولا ممّا أثر عنهم ورُوِيَ لهم بل من استعمالات المتأخرين أو من استعمالات الزمخشري نفسه(٩٦).

وهذا رأي صحيح إذ إنَّ في الأساس عبارات يُلاحَظ عليها أثر الصنعة، منها:

نَفَخ فيها الثَّريد والبريد، حتى آضَت كما تُريد(٩٧).

توالت عليّ الأوالي، وللتَّوالي عليَّ توَالي(٩٨).

رِجال جِسام، ووجوه وِسام، وما فيهم حُسام(٩٩).

الأرض مختلفة الرِّقاع، متفاوتةُ البِقاع، ولذلك اختلف شجرها ونباتها، وتفاوت بنوها وبناتُها(١٠٠).

ومِمَّا يعضد هذا قول الزمخشري في مادة "ص ح ح" : "وتقول: مَذْهَبَ أهل العدل هو المذهب الصحيح، وهو الحق الصريح، وسائر المذاهب تُرّهات صحاصح(*)، لا سدائد ولا صحائح". فأهل العدل هم المعتزلة، والزمخشري من أشهر أئمتهم، وهو يتعصّب لمذهبهم، ويهاجم غيرهم من أصحاب المذاهب الأخرى، ويصطنع لأجل ذلك عبارات من تأليفه.

---

(٩٦) الزمخشري لغوياً ومفسّراً، ص ٢٧٢.

(٩٧) مادة "ب ر د". وآضت: رجعت.

(٩٨) مادة "ت ل و".

(٩٩) مادة "ج س م".

(١٠٠) مادة "ر ق ع".

(*) ترّهات صَحاصِح: من أسماء الباطل.

الجناس

لم أقع على تعريف صريح للجناس في الأساس، ويمكن تبيّن معناه ممّا ورد في مادة "ج ن س"، فقد جاء فيها: "الناس أجناس، وأكثرهم أنجاس، وهو مجانس لهذا، وهما متجانسان، ومع التجانس التآنس، وكيف يؤانسك من لا يجانسك" فالمعنى الذي تتضمّنه هذه المادة هو المشاكلة بين الشيئين أو الأشياء، وهكذا الجناس بين اللفظين "هو تشابههما في اللفظ"[١٠١].

ومن الأنواع البارزة للجناس في الأساس من خلال الشواهد : الجناس التام، والناقص، والمحرّف، وجناس القلب، والجناس باختلاف الكلمتين في حرف واحد. ولم يُسمِّ الزمخشري هذه الأنواع ولكنّ الشواهد تظهرها:

١. **الجناس التام:** وهو أن يتفق اللفظان في أنواع الحروف، وأعدادها، وحركاتها ، وترتيبها، ومن أمثلته:

هو في حُمْق بَيْهَس، وفي جُرْأة بَيْهَس[١٠٢].

فلانٌ مَنيع المُعْتَصَر، كريم المُعْتَصَر[١٠٣].

ما أدري شِمْتُ عَقِيْقَه، أم شِمْتُ عَقِيْقَه[١٠٤].

هذا يتيم عَائِل، ليس له عَائِل[١٠٥].

طُوبى لمن فَازَ بالثواب، وفَازَ مَن العقاب[١٠٦].

---

(١٠١) الإيضاح، ص ٥٣٥.

(١٠٢) "ب هـ س" الأول نعامة، والثاني أسد.

(١٠٣) "ع ص ر" أي منيع الملجأ، كريم عند المسألة.

(١٠٤) "ع ق ق" أي سللت سيفاً أم نظرت إلى الأبرق وهي البرقة التي تستطيل في عرض السحاب.

(١٠٥) "ع ي ل" أي فقير ليس له من يمونه.

(١٠٦) "ف و ز" أي ظفر ونجا.

رأيت القُصَّاب ينفخون في القُصَّاب[١٠٧].

فلان إذا ذُكر المسيح، رَشَحَ جبينه بالمَسيح[١٠٨].

٢. **الجناس الناقص:** وهو اختلاف اللفظين في أعداد الحروف فقط، ومن أمثلته:

متى أخطرتك بالبال، وقعت في البَلبَال[١٠٩].

فلان يبني على جُرْف هَار، لا يدري ما ليلٌ من نهار[١١٠].

إذا لم يُجَمِّلْكَ مالك، لم يُجْدِ عليكَ جَمالُك[١١١].

أرغم الله مَراسِنَهم، ومحا محاسِنَهم[١١٢].

كيف تكون الرعيّةُ مَسوُسة، إذا كان راعيها سُوسة[١١٣].

إن أَفَدْتَني حَرْفاً، فقد أَصْفَدْتَنِي ألفا[١١٤].

بنو فلان مساكِنُهم المَغارات، ومكاسِبُهم الغَارات[١١٥].

فلان لا يخرج من جَهالته، حتى يخرج القمرُ من هَالته[١١٦].

---

(١٠٧) "ق ص ب" أي الزمّارين ينفخون في المزامير.

(١٠٨) "م س ح". بالمسيح: بالعرق.

(١٠٩) "ب ل ل"، والبلبال: الشدّة.

(١١٠) "ج ر ف".

(١١١) "ج م ل".

(١١٢) "ر س ن".

(١١٣) "س و س".

(١١٤) "ص ف د".

(١١٥) "غ و ر".

(١١٦) "هـ و ل".

٣. **الجناس المصحّف:** وهو تماثل اللفظين في الحروف واختلافهما في النقط، ومن أمثلته:

ما حضرت المَأتَم، وإنما حَضَرت المَأْثَم(١١٧).

كانوا يفزعون من الأنام، أشدَّ ما يفزعون من الأثام(١١٨).

الرامي إذا حذَق، لم يخطئ الحَدَق(١١٩).

مالي أراك زائغاً عن المنهج، رائغاً عن الحقّ الأبلج(١٢٠).

هذه أيَّامٌ مُعْتَدلات، غير مُعْتَذِلات(١٢١).

سبحان من يُنْشِئُ الحَبِيّ، ويخرج الخَبِيّ(١٢٢).

هم من الرِّخال، وليسوا من الرِّجال(١٢٣).

٤. **الجناس المحرّف:** وهو اختلاف اللفظين في حركات الحروف فقط، ومن أمثلته:

له أَثال كأنّه أُثال(١٢٤).

سامَه جَفاءً، ونبذه جُفاءً(١٢٥).

عيونهم بِكاء، وما بهم بُكاء(١٢٦).

---

(١١٧) "أ ث م".

(١١٨) "أ ث م".

(١١٩) "ح د ق".

(١٢٠) "ر و غ"، والأبلج: المشرق.

(١٢١) "ع د ل": أي طيبة غير حارة.

(١٢٢) "ح ب و" والحبي السحاب المسف.

(١٢٣) "ر خ ل"، والرّخال: جمع رخل وهي أخت الحمل.

(١٢٤) "أ ث ل" أي مجد كأنه الجبل.

(١٢٥) "ج ف أ"، إذا عزل عن صحبته.

رأيت تَبّاناً يلبس تُبّاناً[١٢٧].

ربّما كان من الخُزامة، أن تجعل أنفك في الخِزامة[١٢٨].

٥. **جناس القلب:** وهو اختلاف اللفظين في ترتيب الحروف، ومن أمثلته:

لفلان سوابق، وعلى بَواسق[١٢٩].

قد أَتْحَفك من أَتْفَحك[١٣٠].

لا تخرجنّ إلى المساجد في المَجاسد[١٣١].

يا شارب الرَّحيق أبشر بعذاب الحَريق[١٣٢].

غَرِم ألفا، ورغمَ أنفا[١٣٣].

حَسِبْتُك راشداً، فوجدتك شاردا[١٣٤].

بينهما مُراضعة الكاس، ومضارعة الأجناس[١٣٥].

٦. **الجناس باختلاف اللفظين في حرف واحد:** ومن أمثلته:

أحمق باكٍ مَنْ هو في الحقّ شاكٍ[١٣٦].

مررت بجُعَل، يرمي بِشُعَلٍ[١٣٧].

---

(١٢٦) "ب ك أ" وعيون بكاء: قليلة الدموع.

(١٢٧) "ت ب ن"، التَّـبّان: بائع التبن. والتُبّان: سراويل صغيرة مقدار شبر يستر العورة المغلّظة فقط للملاّحين.

(١٢٨) "خ ز م" والخزامة: بُرَةٌ، حلقة تجعل في أحد جانبي منخري البعير.

(١٢٩) "ب س ق".

(١٣٠) "ت ف ح" وأتفحك: أعطاك تفّاحاً.

(١٣١) "ج س د" والمجاسد: جمع مجسد وهو القميص المشبع بالزعفران.

(١٣٢) "ر ح ق". والرحيق الخالص من الخمر.

(١٣٣) "ر غ م".

(١٣٤) "ش ر د".

(١٣٥) "ض ر ع".

(١٣٦) "ب ك ك".

(١٣٧) "ج ع ل" أي بأسود يأتي بحجج زهر.

لا تُجالس من لا تُجانس[١٣٨].

ما أنت إلا حَصَاةٌ من جبَل، وحَجَاةٌ من سَبَل[١٣٩].

هو في السلم تِلْعابه، وفي الحرب تِرْعَابه[١٤٠].

سقاه الشّوْبَ، بالذَّوْب[١٤١].

هم اليوم أعداء، وهم غداً أصداء[١٤٢].

---

[١٣٨] "ج ل س".

[١٣٩] "ح ج ي". والحجاة: النفّاخة.

[١٤٠] "ر ع ب".

[١٤١] "ش و ب". أي اللبن بالعسل.

[١٤٢] "ص د ي". أصداء: موتى.

الفصل الثانـــــي

أ. المجـــــــــاز

تتوزّع أكثر مواد الأساس في قسمين: قسم حقيقي، وقسم مجازي؛ إذ يذكر الزمخشري- في الأغلب- المعاني الحقيقية للمادة ثم المعاني المجازية، مظهراً هذا التقسيم بما يدلّ على المجاز، فهو يقول -مثلاً- بعد أن يذكر المعنى الحقيقي: "ومن المجاز"، وهذا هو الشائع في الأساس، أو يقول: "ومن المستعار" أو "ومن الكناية والمجاز"، أو "ومن مجاز المجاز"، أو "ومن الإسناد في المجاز". وهكذا كلّما أراد أن ينبه على معنى مجازي.

ولا يلتزم الزمخشري هذا التقسيم التزاماً صارماً، إذ يرد في الأساس كثير من المواد التي يدخل فيها المجاز في قسمها الحقيقي، فهو يذكر- مثلاً- الاستعارة في القسم الحقيقي من مادة "ج ب ب": "وامرأة جَبَّاء: صغيرة الثديين، استعارة من الناقة الجَبَّاء". وفي مادة "س ر ب": "ومنه مَنْ أصبح آمِناً في سِرْبِه: في مُنْقَبله ومتصرّفه، ويأبى تفسيره بالمال قوله: له قُوْتُ يومِه. ورُوي بالكسر: أي في حُرْمة عِياله: مستعار من سِرْب الظِّباء، والبقر والقطا".

ويرجع الزمخشري- في بعض مواد الأساس- إلى المعنى الأصلي للكلمة في قسمها الحقيقي، كأنْ يقول- في مادة "ب و غ": "ارتفعت بَوْغَاءُ، الطِّيْب: أي ريحه. وأصلها ما يثور من الغبار ودُقاق التراب". وفي مادة "ط ب ق": "ويقال: لو تطبَّقت السماء على الأرض ما فعلت، والسموات طِباق: طبقة فوق طبقة. وطَبَّق العُنق: أصاب المفصل فأبانها. وسيف مطبق. وحقيقة التطبيق: إصابة الطَّبَق، وهو مَوْصلُ ما بين العظمين". وفي مادة "ع ر ك": "فلان لَيّن العريكة إذا كان سَلِساً، وأصله في البعير": وفي مادة " ك ر ع" "تكرع الرجل": توضأ، لأنّه يغسل أكارعه، وكَرِع في الماء وكَرَعَ: أدخل فيه

أكارعه بالخوض فيه ليشرب، والأصل في الدابة، لأنه لا يكاد يشرب إلا بإدخال أكارعه فيه، ثم قيل للإنسان: كَرَعَ في الماء، إذا شرب بفيه خاض أو لم يخض".

وأورد الزمخشري كثيراً من الأمثال في القسم الحقيقي كما في مادة "ع ش و": "عَشِّ رويداً وضحِّ رويداً: أمر برعي الإبل عشياً وضحى في سبيل الأناة والرفق، ثم سار مثلاً في الأمر بالرفق في كل شيء". وفي مادة "ث أ ط": "ثَأْطَة مُدَّتْ بماء": لِفاسد يُقْرَنُ بمثله، لأن الحَمْأة إذا ما صُبَّ عليها ماء زادت فساداً". وفي مادة "ث ب ج": "عارض فلان في قومه ثَبَجا: وهو رجل من اليمن خاف بعض الملوك، فصالحه عن نفسه وأهله دون قومه، يُضرب مثلاً لمن لا يهمّه أمر قومه".

وصرَّح الزمخشري بذكر بعض ما وقع مجازاً في القسم الحقيقي، نحو قوله في مادة "أ ث ل": "الأَثَلةُ: السَّمُرَةُ، وقيل شجرة من العِضاه طويلةٌ، مستقيمة الخشبة، تُعمل منها القِصاع والأقداح، فوقعت مجازاً في قولهم: نَحَتَ أَثْلَتَهُ: إذا تنقّصه".

مفهوم المجاز

لم يذكر الزمخشري تعريفاً صريحاً للمجاز في أساس البلاغة، ويمكن التوصّل إلى مفهومه عن طريق الشواهد التي ينثرها في الأساس، ومنها ما أورده في مادة "ج و ز": "وأرض مَجازَة: كثيرة الجَوْز. وجُزْتُ المكان، وأَجَزْتُهُ، وجاوَزْتُه، وتجاوزتُه". وهذا الشرح يقترب من معنى المجاز اللغوي من حيث إنّه العدول باللفظ عمّا يوجبه أصل اللغة إلى معنى آخر ليس له. وهو هنا مجاوزة لغوية. وقد وردت في الأساس شواهد تجلو هذا المعنى،

منها ما ذكره الزمخشري في مادة "ج ر ر": "وأَجَرَّ لسانه: مَنَعه من الكلام. وأصله من إجرار الفصيل. وهو أن يُشَقّ لسانه ويشدّ عليه عود؛ لئلا يرتضع، لأنه يجرّ العود بلسانه". وفي مادة "ح ب ل": "وفرس طويل المُحْتَبَل: تراد أرساغهُ، وأصله في الطائر: إذا احُتبل". وفي مادة "ر ج م": "ومن المجاز: رَجَمه: قَذفَه وشتمه. ورَجَم بالظنّ، ورجَّم به: رمى به، ثم كثر حتى وضعوا الرجم، والترجيم موضع الظنّ فقالوا: قال ذلك رجماً: أي ظَنّاً. وحديث مُرَجَّم: مظنون". وهكذا وقف الزمخشري على المعنى الأصلي للكلمة ثم المعنى التي آلت إليه-فيما بعد- من أثر الاستعمال. ومما يزيد الأمر وضوحاً قوله في مادة "ر ج و": "ومن المجاز استعمال الرَّجاء في معنى الخوف والاكتراث يقال: لقيت هَوْلا ما رَجَوتُه وما ارتجيتُه". وفي مادة "ر ض ع": "ولئيم راضع ورَضَّاع: مبالغة في اللؤم. وأصله أن يُرْضِع شاتَه، لئلا يُسمع صوت حلبه قالت لبانة الأسديَّة:

هَجْمَـــةُ رَضَّـــاعٍ لئـــيمِ المَـــزْدقِ لا يُطْعِـمُ الـضيفَ إذا لم يَفْرَقِ

ولمّا نقلوه إلى معنى المبالغة في اللؤم بنوا فعله على فَعُلَ فقالوا: رَضُعَ رَضَاعة فهو رضيع".

وراعى الزمخشري -في شواهده- وجود تناسب بين المعنى الأصلي والمعنى المنقول منه، وذلك ظاهر في الشواهد السابقة. ومما يعضدها ما ورد في مادة "ج ي ف": "ومن المجاز: قولهم للكسالى والجبناء: ما هؤلاء الجِيَف، وما هم إلا جِيَف"؛ فإنّ ثمَّة وجهاً من المناسبة بين الكُسالى والجبناء وهم المتراخون ضعاف الحركة لفقدانهم الهِمّةَ، والجِيف التي لا تستطيع الحراك لفقدانها الروح. وكذلك في مادة "ش و ك": "ويُقال لمن ضَرَبَتْهُ الحمرة: قد

ضَرَبَتْهُ الشوكة؛ لأن الشوكة- وهي إبرة العقرب- إذا ضربت إنساناً فما أكثر ما تعتري منه الحُمْرة". وفي مادة "ط ب خ": "وما في كلامه طُباخ: فائدة. وأصله اللحم الأعجف الذي ما فيه جدوى لطابخه".

يتبيّن من هذا أنّ المجاز عند الزمخشري هو نقل اللفظ من معناه الأصلي إلى معنى آخر لم يكن له، ثم ينبغي في هذا النقل مراعاة ما بين المعنيين من مناسبة واشتراك في الأمر المعني بوجه من الوجوه. وذلك هو المجاز الذي عَرَّفه عبد القاهر الجرجاني في قوله هو "كلُّ كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها؛ لملاحظة بين الثاني والأول"[١٤٣].

ولم يخرج البلاغيّون المتأخّرون عن هذا التعريف، "ولم يقسم الأوائل المجاز إلى أنواعه المعروفة، وعندما ألّف عبد القاهر كتابيه: "دلائل الإعجاز" و "أسرار البلاغة" أخذ المجاز منزلته، واستقرّت قواعده وأصوله، وقسمه إلى مجاز لغوي، ومجاز عقلي، وفرّق بينهما، وسار البلاغيون على خطاه"[١٤٤].

وهذا مخالف لما ذهب إليه أمين الخولي في قوله: "إنّ المعنى الاصطلاحي المستقر للمجاز اللغوي لم يكن قد بلغ مداه عندما كتب جار الله كتاب أساس البلاغة"[١٤٥] وكان مما دفع الخولي إلى القول بهذا الرأي، أنه رأى الزمخشري يفصل في أساسه بين المعاني الحقيقية والمعاني المجازية، وجعل لكل منهما قسماً خاصاً، فكل ما أورده الزمخشري في القسم الحقيقي هو- عند الخولي- حقيقة، وكل ما أورده في القسم المجازي هو مجاز، ولم يراع الخولي التداخل الذي أومأت إليه آنفاً، كما لاحظ الخولي أنّ ابن حجر

(١٤٣) أسرار البلاغة، ص ٣٢٥.

(١٤٤) معجم المصطلحات البلاغيّة، ج٣، ص ١٩٨.

(١٤٥) أساس البلاغة، دار المعرفة، ص ر.

العسقلاني (-٨٥٢هـ) ألّف مختصراً ضمّ فيه ما أورده الزمخشري على أنه من المجاز وسمّاه "غراس الأساس"(*) ورأى الخولي أنَّ بين المؤلفين اختلافاً في تقدير بعض الالفاظ، أهي من الحقيقة أم من المجاز؛ وذلك لأنه رأى ابن حجر قد ترك بعض ما جعله الزمخشري في القسم المجازي فلم يسلكه في مختصره(١٤٦). وقد أجاب مرتضى الشيرازي عن هذا بأن الزمخشري أتى باستعمالات الكلمة ومنها الحقيقة والمجاز، وجاء ابن حجر فذكر الاستعمالات المجازية فقط للكلمة دون أن يُصرّح بشيء عن الأساس، ولا عن مدلول الكلمة عند الزمخشري، أهي عنده حقيقة أم مجاز؟ أم تجمع الحقيقة والمجاز معاً؟ وظنَّ الخولي أنَّ بين الزمخشري وابن حجر تعارضا، لأن الأول لم يصرّح بكلمة "ومن المجاز"، فتكون المادّة عند -الزمخشري كما يرى الخولي- كلها من الحقيقة؛ ولأن الثاني ذكر المعاني المجازية فحسب، مع أن الكثير من الاستعمالات المجازية للكلمة التي ذكرها ابن حجر مأخوذ من الأساس. وهذا يكفينا في معرفة أن إسقاط الزمخشري للفظة "ومن المجاز" - أحياناً- لا يعطينا حكماً كلياً بأن جميع استعمالات الكلمة حقيقي(١٤٧).

ومع صحّة الاستنتاج الذي انتهى إليه الشيرازي إلا أن لي رأياً في قوله هذا من وجهين: أما الأول فهو أنه صحيح أنَّ ابن حجر لم ينصّ صراحة على مدلول الكلمة عند الزمخشري، ولكنه ذكر أنّ الزمخشري قد "صَدَّر ما وضع بإزاء الحقيقة، وتلّى بما استعمل بطريق المجاز، وفصل كلاّ

(*) تحقيق وتعليق د. توفيق محمد شاهين، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٩٠م.

(١٤٦) أساس البلاغة، دار المعرفة، ص ر.

(١٤٧) الزمخشري لغوياً ومفسّراً، ص ٣٨٣.

منهما بأوضح امتياز"[148] فابن حجر – بقوله هذا–يعتمد التقسيم الذي صنعه الزمخشري في أساسه، مؤكّداً أنه ميَّز بينها تمييزاً قاطعاً. وأمّا الوجه الثاني فهو قول الشيرازي باحتمال جمع الكلمة الواحدة الحقيقة والمجاز معاً، وذلك مردود قطعاً؛ لأنّ الزمخشري يرفض أن يكون اللفظ دالاً على الحقيقة والمجاز في حالة واحدة؛ "لأنّ اللفظ الواحد لا يصح استعماله في حالة واحدة على معنيين مختلفين"[149].

لقد ذكر ابن حجر في "غراس الأساس" أنه سيقتصر منه على ما جزم الزمخشري بأنه وضع على سبيل المجاز، مكتفياً بالكتب المصنفة في اللغة، فإنها أوعب لها من هذا الأساس "فَمَنْ لم يجد في هذا المختصر شيئاً، فليجزم بأنه وضع على سبيل الحقيقة معتمداً على هذا الإمام البليغ المطّلع"[150].

لكنّ ابن حجر خالف – في حقيقة الأمر– الزمخشري في مواد عديدة، فلم يوافقه في كل ما عَدّه من المجاز، ولم يرض بكل ما عده من الحقيقة. ومن الأمثلة على هذا أن الزمخشري قال في مادة "أ ت ب": "تزوّجها وهي في إتْب. وهو ثوب يُشقّ فتلقيه الجارية في عنقها، قال الكميت:

وقد لَقِيْتُ ظِباءَ الأُنْسِ عادِيةً ... من كلِّ أَحْوَرَ بالمكيِّ مُؤْتَتِبِ

ومن المجاز: هذا غلام قد تأتّب السلاح، أي لبسه، وتأتّب القوس: إذا أخرج منكبيه من حمالة القوس، فصارت على كتفيه". ذكر الزمخشري في هذه المادة معانيها الحقيقية أولاً، ثم معانيها المجازية، وقد أسقطها ابن حجر

---

(148) غراس الأساس، ص ٥.

(149) الكشّاف، ج٣، ص ٣٨، وانظر البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، ص ٥٤٤.

(150) غراس الأساس، ص ٦.

جميعاً. وكرّر هذا في مواد أخرى. منها: "ب خ ل" و "ب ذ خ" و "ج ب ن". كما أسقط عبارات أوردها الزمخشري على أنها من المجاز، ومثال ذلك ما ورد في مادّة "أ ن ث" إذ قال الزمخشري بعد أن ذكر معانيها الحقيقية: "ومن المجاز: رجل مُخنَّث مُؤنَّث، وسيف أنيث ومِئْناث، ومِئناثة. ونزع أُنثييه، ثم ضربه تحت أنثييه، وهما أذناه. والأنوثة فيهما من جهة تأنيث الاسم، ويقال: أَنَّثْتَ في أمرك تأنيثاً: لِنْتَ ولم تَشَدَّد. وأرض أَنيثةٌ: بينة الأناثة، دميثة بيّنة الدماثة". وإذا رجعنا النظر في "غراس الأساس" وجدنا أن ابن حجر أسقط عبارة "نزع أنثييه، ثم ضربه تحت أنثييه" فهو لا يعدها مجازاً كما عدّها الزمخشري[١٥١].

وكذلك فعل في المواّد "ب ث ث"[١٥٢] و "ب ح ر"[١٥٣] و "ب خ ع"[١٥٤].

وذهب ابن حجر إلى أبعد من هذا، فأورد في "غراس الأساس" عبارات وقعت في القسم الحقيقي من مواد الأساس، مخالفاً بهذا الزمخشري، ومخالفاً قوله بأنه سيقتصر في مختصره على ما جزم الزمخشري بأنّه من المجاز. ومن أمثلة ذلك، أن ابن حجر أورد في "غراس الأساس" العبارات التالية، وقد وردت في القسم الحقيقي من أساس البلاغة:

- بينهم مؤاحَنةٌ قديمة[١٥٥].
- إخوانُ الوِداد، أقرب من أخوّة الوِلاد[١٥٦].

---

(١٥١) نفسه، ص ١٧.
(١٥٢) نفسه، ص ١٩.
(١٥٣) نفسه، ص ٢٠.
(١٥٤) نفسه، ص ٢٠.
(١٥٥) نفسه، مادة "أ ح ن"، ص ١٠.
(١٥٦) نفسه، مادة "أ خ و" ص ١٠.

- وشاك مؤدٍّ للكامل الأداة[157].

- وعليه درع كالأضاة: أي كالغدير[158].

- في صوته بُحَّة، ورجل أَبحّ الصوت[159].

وصادف تقسيم الزمخشري مواد الأساس بين الحقيقة والمجاز عدة انتقادات تدور في مجملها على تقصير الزمخشري في فهم الدلالة المجازيّة فهماً دقيقاً؛ فقد نظر إبراهيم أنيس في بعض موادّ الأساس، فوجد أنّ الزمخشري لم يلتفت فيها إلى جانب مهم في تطور الدلالة المجازية، فهو - عنده- لم يراع في الأساس انتقال الالفاظ من مجال إلى آخر جيلاً بعد جيل؛ لأنه يجهل هذه الظاهرة أو يتجاهلها حين يعرض للحقيقة والمجاز في أساسه[160]. ويضرب أنيس أمثلة للدلالة على صحة قوله، منها: أن الكتابة- عند الزمخشري- والقراءة والخلق والهجاء كلها من المجاز. ويقول أنيس: إن الدلالة الحقيقية للفعل "كتب" هو في مثل "كتب السقاء" أي "خَرَزَهُ بِسَيْرَيْنِ" أي بمعنى الضم والجمع. أمّا الكتابة المألوفة فدلالتها مجازية[161]. ويذهب أنيس إلى أنّ الزمخشري يقول: إن الدلالة الحقيقية للقراءة هي الجمع والضم، وإنّ الدلالة الحقيقية للفعل "خلق" هي التي في مثل "خلق الحَذَّاء الأديم، والخيَّاط الثوب قدَّره قبل القطع. ومن المجاز خلق الله الخلق". وكان الزمخشري يزعم

([157]) نفسه، مادة "أ د ى" ص ١١.

([158]) نفسه، مادة "أ ض ض"، ص ١٤.

([159]) نفسه، مادة "ب ح ح"، ص ١٩.

([160]) دلالة الالفاظ، ص ١٣١.

([161]) نفسه، ص ١٣١.

أن معنى هجا الحروف يهجوها: عدَّدَها، ومنها عن طريق المجاز الهجاء بمعنى تعدّد المعايب[١٦٢].

فالزمخشري – كما يرى أنيس- يفترض أنّ العرب عرفوا من الكتابة خَرَزَ السقاء قبل أن يعرفوها بمدلولها الشائع الآن. وتلك قضية ليس من اليسير البرهنة عليها حتى مع علمنا- كما يرى أنيس- بشيوع الأميّة لدى العرب القدماء، ومع هذا فإذا سلّمنا جدلاً بصحة تلك الأصالة والفرعيةّ في دلالة الكتابة، فمن الواجب ألا يفوتنا أن الدلالة الحقيقية قد تتعدّد أي أنّ اللفظ ينحرف من مجاله الحقيقي إلى مجال مجازيّ، ثم يشيع ذلك المجاز حتى يصبح مألوفاً، ويعد حينئذ من الحقيقة. وتظل الدلالة القديمة ملازمة للفظ في حدود ضيقة، ويكون للفظ دلالتان واستعمالان وكلاهما من الحقيقة، غير أن إحدى الدلالتين تكون أكثر شيوعاً من الأخرى، بل قد يصل الأمر إلى أن تصبح الدلالة القديمة من الندرة وقلّة الاستعمال بحيث تسترعي الانتباه وتكاد تُعدّ بمنزلة المجاز حين تقارن بالدلالة الجديدة الشائعة المألوفة[١٦٣].

والحق أنّ الزمخشري لم يعدّ الكتابة بمعنى الخَرَز بسيرين من الحقيقة- كما ذهب أنيس- وإنمّا عدّها من المجاز، وجعل الكتابة بمعناها المألوف من الحقيقة. فقال في مادة "ك ت ب": "كتب الكتاب يكتبه كِتْبَةً وكتاباً، وكتابة، وكَتْبَاً، واكتتبه لنفسه: انتسخه". فهذا الحديث الذي أورده الزمخشري أتى به في أول مادة "ك ت ب" أي في القسم الحقيقي منها، ثم قال الزمخشري في قسمها المجازي، وقد صرّح به: "كتب النَّعل والقربة: خَرزَها بِسَيْرَيْن" فجعل هذا المعنى من المجاز. وقد عرض أحمد مختار لمادّة "ك ت ب" مُبيّناً أن أهم

([١٦٢]) نفسه، ص ١٣٢.

([١٦٣]) نفسه، ص ١٣٢.

ما يلاحظ على شرح الزمخشري شيئان: **أولاً**: أنّه اعتبر الكتابة بمعنى النسخ حقيقة، وبمعنى الخَرَز بسَيْرين مجازاً والمفروض العكس. **ثانياً**: أنّه ثبّت المعاني الحقيقية والأخرى المجازيّة، مع أنّ المجاز والحقيقة في حركة دائبة ويتبادلان مراكزهما[١٦٤].

ويفسر مجيد ناجي ظاهرة الفصل بين الحقيقة والمجاز في أساس البلاغة تفسيراً مختلفاً عن سابقيْه، رغم اتفاقه معهما في مفهوم المجاز وتطورّه، فهو يرى أنّ الحكم على استعمال بعض الالفاظ للدلالة على بعض المعاني بكونه استعمالاً مجازيّاً أم حقيقياً إنما هو نسبي غير ثابت؛ "فقد يكون الاستعمال في بيئة مجازاً وفي أخرى حقيقة. ومثلما يتدخل العرف البيئي في الحكم على مجازية الدلالة يتدخل العنصر الزمني، فما يعتبر دلالة مجازية في زمن قد يبلغ به عرف الاستعمال حد الحقيقة في زمن آخر بعد أن تهجر الدلالة الأولى"[١٦٥]. ويقول مجيد: "هذا هو الذي دفع بعض اللغويين أن يشيروا في معاجمهم إلى الاستعمالين: الحقيقي والمجازي للالفاظ كما صنع الزمخشري في أساس البلاغة"[١٦٦]. ويضرب مثلاً على ذلك مادة "ذ ك ي" التي يقول فيها الزمخشري – بعد أن يسرد معانيها الحقيقية– "ومن المجاز: ذكت الشمس ذُكاءً، ومنه قيل لها: ذُكاء وللصبح ابن ذُكاء لأنه من ضوئها". ثم يقول مجيد: فهو إذن يقرر أنه قيل للشمس ذُكاء، وهذا يعني أنها استعملت في الدلالة عليها، وأنّ هذا الاستعمال– بلحاظ أصل الوضع وفي عرف

([١٦٤]) البحث اللغوي عند العرب، د. أحمد مختار عمر، ص ١٦٠، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٦ م.

([١٦٥]) الأسس النفسية لأساليب البلاغة العربيّة، ص ٢٠٦.

([١٦٦]) نفسه، ص ٢٠٧.

اللغويين الخاص- مجازي كما ذهب إليه الزمخشري، ولكنّه أصبح في الشمس حقيقة عرفية بعد أن شاع على الالسنة شيوعاً نسي معه أنه منقول عن دلالة أخرى، وتوهم أنه في الدلالة هذا الجرم السماوي المنير على نحو الحقيقة، كما نطلق عليه لفظة الشمس وهما من الترادفات اللفظية، وإلا لما احتاج الزمخشري إلى أن يشير بعد أن يسوق الدلالة بالوضع الأولي لأغلب الفاظ معجمه إلى دلالاتها الثواني بحكم عرف الاستعمال، والتي اعتبرها من المجاز بلحاظ الدلالة بالوضع الأوليّ. وممّا يؤيّد ذلك-عند مجيد- أنّ الزمخشري حينما ذكر لفظة "ظبي" مثلاً لم يشر إلى أن من معانيها المجازية استعمالها في الدلالة على المرأة الحسناء أو الفتى الجميل، في حين أن استعمالها على هذا النحو ممّا شاع وتداوله الشعراء المتقدمّون عليه، مما يدلّ على أنه يعني بالدلالات المجازية التي يذكرها لأغلب الفاظ معجمه إنمّا هي تلك الدلالة التي شاعت حتّى نُسي معها نقلها عن الدلالة بالوضع الأوّلي، وتباين عرف الناس على أنّها حقيقة عرفية(١٦٧).

بهذا يصل مجيد إلى تفسير ينسجم مع غاية الزمخشري من تمييزه بين الحقيقة والمجاز في أساس البلاغة، وهو ما أكده غير واحد من دارسي الأساس، إذ لا يقصد الزمخشري بتعرضه في كتاب أساس البلاغة للمعاني المجازية بعد الحقيقية أن يقصر المجاز على تلك الالفاظ، ولا أن يحجر على الناس التصرف في تلك الالفاظ بنقلها إلى معاني لم ينقلها إليها العرب، "وإنما قصده التنبيه على جانب عظيم من أساليب البلغاء وتصرفاتهم في المعاني؛

---

(١٦٧) نفسه، ص ٢٠٧.

ليقتدي بها الناشئون ويتخذوها سلّماً يرتقون به إلى المرتبة العليا من مراتب البلاغة"[168].

([168]) المجاز والنقل وأثرهما في حياة اللغة العربيّة، محمّد الخضر حسين، (مقال في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة)، الجزء الأول، ص ٢٩٥، سنة ١٩٣٥م.

ب. الاستعارة

تعد الاستعارة من أهم المباحث البلاغية التي عني بها الزمخشري في أساس البلاغة، ويدل على ذلك الشواهد التي حفل بها الأساس وما صرح به الزمخشري في مواد عديدة. وقد اختلف تصريحه هذا بحسب ورود الاستعارة في المادة، غير أنه نبه عليها– في الأغلب– بقوله: "ومن المستعار" كقوله في مادة "ع ب ب": "ومن المستعار قولهم لمن مر في كلامه فأكثر: قد عَبَّ عُبابُه". وفي مادة "ع ب ط": "ومن المستعار: زَعْفَران عبيط طريٌّ بيّن العَبْطة ومسك مُعْتَبِطٌ". وفي مادة "ع م م": "ومن المستعار: فلان مُعَمَّم مُيَمَّم أي مُسوَّد، واعتّمت الإكام بالنبات وتعمّمت".

تلك هي الصيغة الشائعة في الأساس، وهي لا تقف في مضمونها عند حد الاستعارة، بل تشمل معاني المجاز اللغوي أيضاً؛ إذ قد تطلق على الكناية كما في مادة "ع ص ي": "ويقال للراعي: إنّه ضعيف العصا، وليّن العصا، وإنه لشديد العصا، وصلب العصا". وفي مادة "ع ط ن": "ومن المستعار: فلان واسع العَطَن، إذا كان رحب الذراع". وتطلق على التمثيل على سبيل الاستعارة، كما في مادة "ع ن ق": "وجاء فلان بالعَنَاق، وبأذُني عَنَاقٍ: إذا جاء بالخيبة والشر. والأصل فيه: دابة كالفهد سوداء الرأس، أبيض سائرها، تسمّى عَناق الأرض".

وفي مادة "ع و ر": "وما أدري أيّ الجراد عَارَه: أي أَهْلَكَه، وأصله: عَارَ عَيْنَه: إذا عَوَّرَها".

فالمستعار في هذه المواد يندرج تحت معنى المجاز اللغوي "وهو أن يكون للفظ أصل في الوضع اللغوي معروف، تدل الشواهد على أنه اختص به

حين وضع ثم يستعمله الشاعر أو غير الشاعر في غير ذلك الأصل، وينقله إليه نقلاً غير لازم، فيكون هناك كالعاريّة"[١٦٩].

وقد وقف الزمخشري على هذا المعنى في بعض مواد الأساس: فهو يقول- مثلاً- في مادة "ح د ج": حَدَجَهُ السَّهْمُ: رماهُ به، وأصله الرَّمي بالحَدَج، ثم استعير للرمي بغيره: كما استعاروا الإحلاب وهو الإعانة على الحلب للإعانة على غيره، واتّسعوا فقالوا: حَدَجَهُ ببصره" وقال في مادة "ر ي ع": "ذهب رَيْعان الشباب: وهو مُقْتَبله وأفضله، استعير من رَيْع الطعام". وفي مادة "س ف ل": "وهو من السَفِلَة: استعير من سَفِلة الدابة" فالاستعارة أو الإعارة في هذه الشواهد تندرج تحت معنى المجاز اللغوي، وليست بمعنى الاستعارة بمفهومها الاصطلاحي عند البلاغيين.

وذهب عبد القاهر إلى أن الفرق بين المجاز اللغوي عامة والاستعارة هو "أن المجاز أعم من حيث إن كل استعارة مجاز، وليس كل مجاز استعارة"[١٧٠].

وظهر مفهوم الاستعارة في المصطلح البلاغي في غير موضع من الأساس، وفي أثناء تعليقات الزمخشري على شواهد معينة، منها ما جاء في مادة "ر ف ف" إذ قال بعد أن أورد قول الشاعر:

ومَهاً يِرفُّ كأَنَّهُ بَرَدٌ   نزلُ السحابةِ ماؤُه يَدِقُ

"استعار له المها، وهو البلّور، ثم شبّهه بالبرد، وفيه تحقيق أنه مها على الحقيقة، وجعل ما في السحابة نزلاً لها". وقال في مادة "ر ن ق" بعد البيت:

---

(١٦٩) أسرار البلاغة، ص ٢٩.

(١٧٠) دلائل الأعجاز، ص ٤٦٢.

ورنّقت المنّيةُ فهي ظِلٌّ على الأبطال دانيةُ الجناحِ

"وفيه بيان جليّ أن ترنيق المنية مستعار من ترنيق الطائر، حيث جعل المنية كبعض الطير المرنّقة، بأنْ وضعها بصفته من التظليل ودنوّ الجناح" وقال معقباً على البيت:

وكانــت جديــراً أن يُقَــسّم لَحْمُها إذا صَــلَّ بــين المُلْجِمينَ شكَيمُها

"وهذا من إيماضهم في الاستعارة إلى أصلها حيث جعل المزاولين للقدر ملجمين، ووصف الشكيم بالصليل، كما يصل شكيم الدابة عند إلجامها"[171].

وأشار الزمخشري – في مواد أخرى– إلى المبالغة الحاصلة في الاستعارة، مثال ذلك ما ذكره في مادة "ض ب ب" بعد البيت:

أطافــت بِفُحَّــال كَــأنَّ ضِــبابَه[*] بطــونُ الموالي يوم عيدٍ تغدَّتِ

"أراد طلعاً ضخماً، استعار له الضِّباب، ثم شبّهه ببطون الموالي، وهذا من تناسي المستعير وتجاهله، كأنَّ الضِّباب حقيقة". وقال في مادة "ع ص ب" موضّحاً الاستعارة في قول الفرزدق:

إذا العَـصْبُ أمـسى في السَّماءِ كأنَّهُ سَـدا أُرْجُـوانٍ واستقلَّتْ عبَورُها

"جعل السحاب الأحمر هو العصب بعينه وبذاته إيغالاً في الاستعارة، حتى شبّهه بسدا الأرجوان، غير فارق بين أن يقول: كأنَّ السحاب الأحمر سدا أرجوان وبين ما قاله. وهذا باب من علم البيان حسن بليغ".

---

(١٧١) أساس البلاغة، مادّة "ش ك م".

(*) الضباب: جمع ضبّ، وهو من دواب الأرض.

ونبّه الزمخشري –في الأساس– على نوع من المجاز عرف عند البلاغيين بالاستعارة المرشحة، ذلك هو المجاز المرشّح الذي ذكره في مادة "ع و م" إذ قال: "ومن المستعار: الإبل تَعُوم في البيداء. وأمّا يعمن في لُجّ السَّراب، فمن المجاز المُرشَّح". ويقصد به المجاز الذي يأتي تَبَعاً لمجاز آخر يؤكّد المعنى المجازيّ فيه، حتّى لا يشكّ في أنّه حقيقة. وقد عرفّه الزمخشري في الكشاف بعد قوله تعالى: **(أولَـئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُواْ الضَّلاَلَةَ بِالْهُدَى)** (*) قال: "هب أنّ شراء الضلالة بالهدى وقع مجازاً في معنى الاستبدال، فما معنى ذكر الربح والتجارة كأنَّ ثَمَّ مبايعة على الحقيقة؟ قلت: هذا من الصنعة البديعية التي تبلغ بالمجاز الذروة العليا، وهو أن تساق كلمة مساق المجاز ثم تُقَفَّى بأشكال لها وأخوات إذا تلاحقن لم تر كلاماً أحسن منه ديباجة، وأكثر ماء ورونقاً، وهو المجاز المرشّح، وذلك في نحو قول العرب في البليد: كأنَّ في أذني قلبه خَطَلا، جعلوه كالحمار، ثم رشّحوا ذلك، رَوْما لتحقيق البلادة فادعّوا لقلبه أذنين، وادّعوا لهما الخَطَل، ليمثّلوا البلادة تمثيلاً يلحقها ببلادة الحمار ومشاهدة معانيه"(١٧٢).

ويعرف هذا المجاز عند البلاغيّين المتأخرين بالاستعارة المرشحة أو الترشيحية، ويقابلها الاستعارة التجريدية، وقد بيّنهما السكاكي بقوله: "اعلم أن الاستعارة في نحو عندي أسد: إذا لم تُعقَّب بصفات أو تفريع كلام لا تكون مجردة ولا مرشحة، وإنما يلحقها التجريد أو الترشيح إذا عُقبّت بذلك، ثم إن الضابط هناك أصل واحد، وهو أنك قد عرفت أنّ الاستعارة لا بد لها من مستعار له ومستعار منه، فمتى عقّبت بصفات ملائمة للمستعار له أو تفريع

(*) البقرة، الآية ١٦.

(١٧٢) الكشّاف، ج١، ص ٣٧.

كلام له سُمّيت مجردة، ومتى عقّبت بصفات أو بتفريع كلام ملائم للمستعار منه سمّيت مرشحة"[١٧٣].

وعَرض الزمخشري إلى نوع آخر من الاستعارة، هو الاستعارة المشتقة، قال في مادة "ع و ر": "ومما اشتق من المستعار: أَعْوَرَ الفارسُ: بدا منه موضع خلل، وكان مُعْوِرَ: ذو عَوْرَة. وقد أَعْوَرَ لك الصيدُ، وأَعْوَرَكَ: أمكنك، وَعَوْرَتَا الشمس: خافقاها، وتعاوَرُوهُ بالضرب واعتوروه، والاسم تَعْتَوِرُهُ حركات الإعراب، وتعاورت الرياحُ رَسْمَ الدار، وتعاورنا العواري، واستعار سهماً من كنانته، وأرى الدهر يستعيرني شبابي: أي يأخذه مني، وسيف أُعيرته المنيّةُ".

وأشار الزمخشري إلى أنه قد يُشتقّ من المستعار له أيضاً، قال في مادة "ج ح ش": "وقد يستعار للمهر والغزال ويشتق منه للصبي، وقال المُعْتَرِض الظَّفَريّ:

قَتَلْنَا مَخْلَداً وابْنَيْ حُرَاقٍ — وآخر جَحْوَشاً فوق الفَطِيمِ

ويعني الزمخشري – بالمشتق– ههنا الجحش، ويفهم ممّا أورده في المادتين أن الاستعارة المشتقة تكون من المصدر الذي يشتق منه الفعل، وذلك لأننا نرجع في حكمنا بأن اللفظ مستعار إلى المصدر نفسه، وهذا ما بيّنه عبد القاهر؛ إذ يرى أن "الذي يجب العمل عليه أن الفعل لا يتصوّر فيه أن يتناول ذات شيء كما يتصور في الاسم، ولكن شأن الفعل أن يثبت المعنى الذي اشتق منه للشيء في الزمان الذي تدل صيغته عليه"[١٧٤] ويضرب عبد القاهر مثلاً على هذا بقوله: "فإذا قلت ضرب زيد، أثبت الضرب لزيد في زمان

(١٧٣) مفتاح العلوم، ص ٣٨٥.

(١٧٤) أسرار البلاغة، ص ٤٨.

ماض، وإذا كان كذلك، فإذا استعير الفعل لما ليس له في الأصل فإنه يثبت باستعارته له وصفاً هو شبيه بالمعنى الذي ذلك الفعل مشتق منه، بيان ذلك أن تقول: نطقت الحال بكذا، وأخبرتني أسارير وجهه بما في ضميره، وكلّمتني عيناه بما يحوي قلبه، فتجد في الحال وصفاً هو شبيه بالنطق من الإنسان، وذلك أن الحال تدل على الأمر، ويكون فيها أمارات يعرف بها الشيء، كما أن النطق كذلك، وكذلك العين فيها وصف شبيه بالكلام، وهو دلالتها بالعلامات التي تظهر فيها وفي نظرها، وخواصّ أوصاف يحدس بها على ما في القلوب من الإنكار والقبول"[١٧٥]. وينتهي عبد القاهر الجرجاني إلى أن وصف الفعل بأنه مستعار حكم يرجع إلى مصدره الذي اشتق منه، فإذا قلنا في قولهم: نطقت الحال: إن نَطَق مستعار، فالحكم بمعنى أن النطق مستعار[١٧٦].

وعَرَضَ الزمخشري في مادة "د ل م" إلى التفريق بين الاستعارة والتشبيه، وذلك في قوله بعد البيتين:

شَــرِبَتْ بِماءِ الدُّحْرُضَيْنِ فأصبحَتْ زَوْرَاءَ تَنْفِرُ عن حِياض الدَّيْلَمِ[١٧٧]

ولَقَــدْ هَمَمْــتُ بِغَــارَةٍ فــي لَــيْلَةٍ سَــوْدَاءَ حالكــةٍ كلَــوْنِ الأَدْلَمِ[١٧٨]

"فهذا تشبيه وذاك استعارة"[١٧٩] ويريد الزمخشري بهذا أن يبين دخول المشبه في جنس المشبه به في الاستعارة دون التصريح بالتشبيه، والذي

---

(١٧٥) نفسه، ص ٤٨.

(١٧٦) نفسه، ص ٤٨.

(١٧٧) مــادة "د ل م". ضــمير شــربت للناقة، والدحرضان: ماءان. وزوراء: مائلة من النشاط، والديلم: ماء لبني سعد.

(١٧٨) مادة "د ل م". والأدلم: الحيّة.

(١٧٩) مادة "د ل م".

يوضح هذا الاختلاف بين الاستعارة والتشبيه هو الأداة نفسها، فهي تظهر في التشبيه، ولا تظهر في الاستعارة[١٨٠].

جـ. المجاز العقلي

أورد الزمخشري شواهد في أساس البلاغة تدل على اهتمامه بالمجاز العقلي، منها ما وقع في مادة "ر ض ض" : "قال ابن حمر:

إذا شَـــرِبَ المُرِضَّـــةَ قـــال أَوْكِـــي[*] علـــى مـــا في سقائك قد رَوِينا

مـــن أَرضَّ بالأرض: أَدَبَّ بها فلم يبرح؛ لأنها تثقل شاربها فتربضه، وصفت بفعل شاربها مجازاً" وقال في مادة " ر و ب" "وقال آخر:

طَـــوى الجَـــرادُ مَـــرْوَبَ ابنَ عَثْجَل لا مـــرحباً بـــذا الجرادِ المُقْبِلِ

أي وقع على رعيه فأكله فجفّت ألبان إبله فطوى مروبه، وله موقع حسن في الإسناد المجازي". وفي مادة "ز ر ع": "زرع الزارع الأرض: من إسناد الفعل إلى السبب مجازاً". وفي مادة "ظ أ ر": "ومن المجاز في الإسناد: ظَأَرْتُ: اتخذتُ ظِئْراً لولدي".

ويلاحظ أن الزمخشري سمّى المجاز العقلي غير تسمية، ولكنها جميعاً ترجع إلى أصل واحد، وقد عرض ابن يعقوب المغربي (-١١١٠هـ) لهذه التسميات فقال: "ومن الإسناد مطلقاً: مجاز عقلي؛ لأن حصوله بالتصرف العقلي، ويسمى مجازاً حكمياً، لوقوعه في الحكم بالمسند

---

(١٨٠) أسرار البلاغة، ص ٢٩٨.

(*) أوكّى على ما في سقائه: إذا شدّه بالوكاء وهو كل سَيْر أو خيط يُشَد به فم السّقاء أو الوعاء.

على المسند إليه. ويسمى أيضاً مجازاً في الإثبات، لحصوله في إثبات أحد الطرفين للآخر والسلب حقيقته، ومجازه تابعه لما يحق في الإثبات- كما تقدم- ويسمى أيضاً إسناداً مجازياً نسبة إلى المجاز بمعنى المصدر؛ لأن الإسناد جاوز به المتكلم حقيقته وأصله إلى غير ذلك"(١٨١).

ويستخلص من الأساس بعض علاقات المجاز العقلي ولم يصرّح بها الزمخشري. وأكثر هذه العلاقات ظهوراً علاقة المفعولية، فقد وردت شواهدها في مواد منها ما نتبينه في مادة "أ م ن": "ومن المجاز: فرس أمين القُوى، وناقة أمونٌ: قوية، مأمونٌ فُتورُها، جعل الأمن لها، وهو لصاحبها، كقولهم: ضَبُوثٌ(*) وحَلُوبٌ". وفي مادة "خ ف ض": "وقولهم: عيش خافض: كعيشة راضية" وفي مادة "د ف ق": "ومن المجاز: ماء دافق، بمعنى ذو دَفْق كعيشة راضية". وفي مادة "ض م ن": "ولكم الضامنة من النخل التي في جوف البلد، والضاحيةُ ما في ظاهره، وهو كالعيشة الراضية" وفي مادة "ق و ب" "ومن المجاز في مثل: بَرِئَتْ قائبةٌ من قُوْب: بَيْضَةٌ من فَرخ، وهي كعيشة راضية". ويقصد الزمخشري بقوله: "كعيشة راضية" ما بُني للفاعل وأسند إلى المفعول به الحقيقي، لأن الراضية في قوله تعالى: **(فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ)** (*) مبنية للفاعل وحقيقتها مرضية، وتلك هي العلاقة المفعولية.

---

(١٨١) شروح التلخيص، مواهب الفتّاح في شرح تلخيص المفتاح، ابن يعقوب المغربي، ج١، ص ٢٣١، عيسى الحلبي وشركاه، مصر.

(*) الضّبُوث من الإبل: التي يُشكّ في سِمَنِها وهُزالها، فتضبُثُ باليد أي تُجَسّ.

(*) القارعة، الآية ٧.

وأشار الزمخشري في مادة "غ م د" إلى علاقتي: الفاعلية والمفعولية، وذلك إذ يقول: "وركيٌّ غامدٌ، ماؤه مغطًّى بالتراب، وعكسه ركيٌّ مُبْدٍ، وهو من باب عيشة راضية".

وفي مادة "هـ و ل": "ومن المجاز: مكان مَهُولٌ: فيه هَوْلٌ، وتقول: هذا البلد لو لم يكن مَهُولاً لكان مَأْهُولاً، وهو عكس قولهم: سَيْلٌ مُفْعَمٌ".

وظهرت في الأساس علاقات أخرى من علاقات المجاز العقلي نحو: الزمانية والمصدرية، مثال الأولى ما ورد في مادة "أ ر ز": "ومن المجاز: بتنا بلْيلَة آرزَةٍ: يأْرِزُ مَنْ فيها لشدة بردها". ومثال الثانية ما ورد في مادة "ز و ل": "وزِيل زَويلُه وزَوَالُه: إذا استُفِزَّ من الفَرَقِ، وهو من إسناد الفعل إلى مصدره".

وعرض الزمخشري للمجاز العقلي في الكشاف بعد قوله تعالى: (**خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ**) (**) قال مُعقِّباً: "ويجوز أن يستعار الإسناد في نفسه من غير الله، فيكون الختم مسنداً إلى اسم الله على سبيل المجاز، وهو لغيره حقيقة، تفسير هذا: أن للفعل ملابسات شتى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والمسبّب له، فإسناده إلى الفاعل حقيقة، وقد يسند إلى هذه الأشياء على طريق المجاز المسمى استعارة، وذلك لمضاهاتها للفاعل في ملابسة الفعل، كما يضاهي الرجل الأسد في جراءته فيستعار له اسمه، فيقال في المفعول به: عيشة راضية، وماء دافق، وفي عكسه سَيْلٌ مُفْعَمَ، وفي المصدر شعر شاعر، وذيل ذائل، وفي الزمان: نهاره صائم، وليله قائم، وفي المكان طريق سائر، ونهر جار، وأهل مكة يقولون: صلى المقام، وفي

(**) البقرة، الآية ٧.

المسبّب: بنى الأمير المدينة، وناقة ضَبُوث وحَلُوب. وقال: إذا ردَّ عافي القدر من يستعيرها. فالشيطان هو الخاتم في الحقيقة أو الكافر، إلا أن الله سبحانه لما كان هو الذي أقدره ومكّنه أسند إليه الختم كما أسند الفعل إلى المسبّب"(١٨٢).

وعرّف الزمخشري المجاز العقلي تعريفاً محدداً، بعد قوله تعالى: **(فَمَا رَبِحَتْ تِّجَارَتُهُمْ)** (*) قال: "فإن قلت: كيف أسند الخسران إلى التجارة وهو لأصحابها؟ قلت: هو من الإسناد المجازي، وهو أن يسند الفعل إلى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له كما تلبست التجارة بالمشترين"(١٨٣).

وربمّا فُهم من قول الزمخشري آنفاً في أنّ الفعل "قد يسند إلى هذه الأشياء على طريق المجاز المسمى استعارة" أنه لا يفرق بين المجاز العقلي والاستعارة، والحق أنه يفرق بينهما، وقد وقف على هذا في الكشّاف حين فسر قوله تعالى: **(إنَّ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بالآخِرَةِ زَيَّنَّا لَهُمْ أعْمَالَهُمْ فَهُمْ يَعْمَهُونَ)** (**) قال: "فإن قلت: كيف أسند تزيين أعمالهم إلى ذاته وقد أسنده إلى الشيطان في قوله: **(زَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أعْمَالَهُمْ)**(*) قلت: بين الإسنادين فرق؛ وذلك أن إسناده إلى الشيطان حقيقة، وإسناده إلى الله عز وجل مجاز وله طريقان في علم البيان: أحدهما: أن يكون من المجاز الذي يسمى الاستعارة، والثاني: أن

---

(١٨٢) الكشّاف، ج١، ص ٢٨.

(*) البقرة، الآية ١٦.

(١٨٣) الكشاف: ج١، ص ٣٧.

(**) النمل، الآية ٤.

(*) الأنفال، الآية: ٤٨.

يكون من المجاز الحكمي"[184] ثم عمد الزمخشري إلى توضيح ذلك، فقال: "فالطريق الأول: أنه لما متّعهم بطول العمر وسعة الرزق، وجعلوا إنعام الله بذلك عليهم وإحسانه إليهم ذريعة إلى اتّباع شهواتهم وبطرهم وإيثارهم الروح والترف ونفارهم عما يلزمهم فيه التكاليف الصعبة والمشاق المتعبة، فكأنه زيّن لهم بذلك أعمالهم، وإليه أشارت الملائكة صلوات الله عليهم في قولهم: (وَلَـكِن مَّتَّعْتَهُمْ وَآبَاءَهُمْ حَتَّى نَسُوا الذِّكْرَ)[**] والطريق الثاني أن إمهاله الشيطان وتخليته حتى يزيّن لهم ملابسة ظاهرة للتزيين فأسند إليه؛ لأن المجاز الحكمي يصححه بعض الملابسات"[185].

وقد نشأ جدال طويل بين الباحثين- قديماً وحديثاً- حول وجود المجاز العقلي في البلاغة العربية، فقد أنكره السكاكي وسلكه في الاستعارة بالكناية وجعل المجاز كله لغويا[186]. ونفى العلوي أن يكون هناك مجاز عقلي بل إن المختار عنده "أن المجاز لا مدخل له في الأحكام العقلية ولا وجه لتسمية المجاز بكونه عقلياً، لأن ما هذا حاله إنما يتعلق بالأوضاع اللغوية دون الأحكام العقلية"[187]. ويرى مجيد ناجي أن العقل هو الذي يميز ويعين من يستحق إثبات الفعل له، ففي قولنا: قطع السكين، فإن العقل هو الذي يحكم

([184]) الكشاف، ج٣، ص ١٣٢.

([**]) الفرقان، الآية: ١٨.

([185]) الكشاف، ج٣، ص ١٣٣.

([186]) مفتاح العلوم، ص ٤٠ وما بعدها، وانظر ردّ القزويني على ذلك في التلخيص في علوم البلاغة، ص ٥٢ وما بعدها، شرح عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٩٣٢م.

([187]) الطراز، ج١، ص ٢٥٠.

بعدم قدرة السكين وحده على القطع مجرداً عمن أعمله فيه"[188] ويستدرك ناجي قائلاً: "بيد أنّ هذا خارج عن دائرة المجاز، وإنما هو من قبيل الحقيقة الادّعائية التنزيلية، فالمتكلم فيها إنما نَزّل ما أسند إليه الفعل منزلة ما يستحق مثل هذا الإسناد ولم يرد به المتكلم من لفظ الأداة الإنسان الذي استعملها، وكل ما في الأمر انه نَزّل السكين منزلة الفاعل على نحو الحقيقة الادعائية"[189].

ويرى كامل حسن البصير أن الفرق بين المجاز اللغوي والمجاز العقلي هو مسألة نظرية لا تستند إلى طبيعة المجاز ولا تستضيء بشواهده[190] وينتهي إلى أن المجاز سواء أكان مرسلاً أو مجازاً بالاستعارة قائم على أساس البدلية وإحلال كلمة محل كلمة أخرى في أداء مدلول مقصود، لذلك فالمجاز بشتى أضربه يرسم صورة بديلة تنهض بالدلالة على ما لم يرد في التعبير، وأياً كان وجه التفريق بين المجاز اللغوي بفرعيه: المجاز المرسل والمجاز بالاستعارة والمجاز العقلي فإن المجاز العقلي في مذهبنا صورة بديلة عقلية"[191].

---

(188) الأسس النفسية لأساليب البلاغة العربية، ص ٢١٠.

(189) نفسه، ص ٢١٠.

(190) بناء الصورة الفنية في البيان العربي، كامل حسن البصير، ص ٣٠٨، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧م.

(191) نفسه، ص ٣٠٨.

الفصل الثالث

أ. المثل والتمثيل

يرجع مصطلحا "المثل" و"التمثيل" إلى أصل واحد لكنهما ليسا واحداً، وإنْ صح أن يطلق على المثل تمثيل أو على التمثيل مثل، فهما يفترقان من عدة وجوه؛ ذلك أن التمثيل لا يشترط فيه الشهرة والوجازة والمورد والمضرب، وتشترط هذه المطالب في المثل وحده. وكذلك فإن المثل ليس في حاجة إلى أداة تشبيه تحقق المشابهة بينه وبين ما شبه به بل إنه يؤتى به كما ورد أصلا، ثم إنّ "التشبيه المجمع عليه في المثل تشبيه مضمر في النفس وليس مصرَّحاً به فهو استعارة، وإنما أطلق عليه تشبيهاً، لأن الاستعارة تعتمد التشبيه وتبنى عليه، أما التمثيل فالأصل فيه النصّ على أداة التشبيه؛ لأنه تشبيه حقيقي، فإذا لم تذكر الأداة وجب تقديرها، ويكون حينئذ تشبيهاً مؤكّداً لدى الاتّحاد بين الطرفين"[١٩٢].

وقد وردت شواهد عديدة في أساس البلاغة تدل على عناية الزمخشري بهذا الضرب من البيان.

المثـــــــــــل

عَرَضَ الزمخشري لكثير من الأمثال في أساسه وأرجع كثيراً منها إلى أصله، ثم بيّن كيف نُقلت هذه الأمثال عن أصولها، فقال- مثلاً- في مّادة "ج ر و": "ضرب عليه جِروْته إذا وطّن عليه نفسه، وكان أصله أن قانصاً كانت له كلبة يصيد بها فضربها على الصيد، فقيل: ضرب عليه جِروتَه فسّير

([١٩٢]) الحكمة والمثل: نظرات في أصولهما وخصائصهما البلاغية، د. عبد العظيم المطعني (مقال في مجلة كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى)، العدد الثاني، ص ١٦٥، المملكة العربية السعودية، مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ.

مثلاً". وكذلك فعل الزمخشري في مادة "ذ ب ب" "انظر إلى ذُنَابي أُذُنَيْهِ: وهما ما حُدَّ من أطراف أُذُنَيْ الفرس والأصل الذباب الطائر، وهو مَثَل في القلة". وفي مادة "ع ي ر": "يقال للموضع الذي لا خير فيه: كجوف العَيْر، وهو الحمار؛ لأنه ليس في جوفه ما ينتفع به".

وعرض الزمخشري إلى الناحية البلاغية في بعض الأمثال، ومن ذلك ما قاله في مادة "ف ر خ": "قالوا: فلان: فُرَيْخُ قومِه: لِلْمُكرَّم منهم، شُبِّه بِفُريخ في بيت قوم يُرَبُّونه ويرفرفون عليه، وللمعني متصرّفات ومذاهب ألا تراهم قالوا: أَعَزُّ من بيضة البلد ، وأَذَلُّ من بيضة البلد، حيث كانت عزيزة، لِتَرَفْرُفِ النَّعامَةِ عليها وحَضْنِها لها، وذليلة لِتَرْكِها إيَّاها وحضنها أخرى". وقال في مادة "ف ر ش": "ما هو إلا فراشة: للخفيف الرأس، يُشَبَّه بواحدة الفَراش، وهو مَثَل في الخِفّة والحقارة".

وتُعَدُّ الأمثال السائرة عند البلاغيين استعارات تمثيلية، وهي كذلك عند الزمخشري، فقد بَيَّنَ أَنَّ المثل له حقيقة يرجع إليها، ثم بعد أن ينقل عن هذه الحقيقة، ويستعار لصفة مشابهة للصفة التي يحملها يصبح- حينئذ-استعارة تمثيلية، لا يَصِحُّ أنْ يُغيَّر فيها شيء، وإلا أَفسدت الأصل الذي قيل فيه المثل.

وذكر الزمخشري -في أساسه- بعض الأمثال التي تقع تحت الاستعارة صراحة منها ما أورده تحت قوله "من المستعار" نحو ما ذكر في مادة "ش ق ق": "شَقَّ فلان عصا المسلمين". وفي مادة "ع ر ق ب": "أكذب من عُرّقوب يثرب". وفي مادة "ع س ل": "وما يعرف لفلان مَضْرِب عَسلَه: أي منصب ومنكح".

التمثيل

ورد مصطلح التمثيل مرتين في أساس البلاغة: كانت الأولى في مادة "ظ ر ف": "رأيت فلاناً بِظَرْفه: بعينه. وهو تمثيل من قولك: أخذت المتاع بِظَرْفِه". وكانت الثانية في مادّة "ظ ل ع": "ومن المجاز: ارقَ على ظَلْعِك: أي ارفق بنفسك، وظَلَعت الأرض بأهلها: ضاقت بهم من كثرتهم، وهذا تمثيل معناه: لا تحملهم لكثرتهم فهي كالدابة تظلع بحملها لثقله".

وذهب حسين نصّار إلى أن الزمخشري خلط بين المصطلحات البلاغية، فهو –عنده– يعدّ الاستعارة التمثيلية تمثيلاً، ويعدّها مرة ثانية مثلاً، ثم يسميها في الثالثة تَمثُّلاً، وقد يعبر عنها بالتخييل وبالمجاز، وذلك– في رأيه–اضطراب واضح في تحديد المصطلح(١٩٣). وكان نصار قد أشار إلى أن الزمخشري "كان يصدّر القسم المجازي بعنوان يفصله عن الحقيقي، وتغيرت عبارة هذا العنوان كثيراً فكانت في أكثر المواد "ومن المجاز" أي الاسم العام، وكانت في بعضها "ومن الكناية" وفي أحيان أخرى وخاصة في الجزء الثاني "ومن المستعار"، ولم يكن في كل عنوان من هذه العناوين يريد فصل المجاز عن الكناية، ولا فصل هذين عن الاستعارة، بل كانت العناوين الثلاثة مترادفة بمعنى المجاز"(١٩٤) وبهذا ينقض نصّار ما ذهب إليه حين زعم أن الزمخشري يخلط بين المصطلحات البلاغية في أساسه، وقد تنبه إلى هذا التناقض مرتضى الشيرازي(١٩٥).

---

(193) المعجم العربي نشأته وتطوّره، ج٢، ص ٧٠٤.

(194) نفسه، ج٢، ص ٧٠٤.

(195) الزمخشري لغويّاً ومفسّراً، ص ٢٨٢.

ووقف عبد القاهر الجرجاني على ما قد يُلْحظ أنه خلط واضطراب في تحديد المصطلح، وذلك حين قال معلِّقاً على المثل: "أراك تقدِّم رجلاً وتؤخِّر أخرى": "وذكــر أبــو أحمــد العسكري أنّ هذا النحو من الكلام يُسمَّى المماثلة، وهذه التسمية توهم أنه شيء غير المراد بالمثل والتمثيل، وليس الأمر كذلك، كيف وأنت تقول: "مثلك مثل من يُقدِّم رجلاً ويؤخر أخرى"[١٩٦] وصرّح الزمخشري نفسه في الكشّاف بأنّ "المثل مستعار للصفة التي فيها غرابة"[١٩٧].

فالمثل قد يسمى استعارة تمثيلية وقد يسمى تمثيلا أو مماثلة، ولكن متى يكــون المثل أو التمثيل استعارة تمثيلية؟ يقول عبد القاهر: "إنما يكون التمثيل مجازاً إذا جاء على حد الاستعارة"[١٩٨].

ويــرى أن حكــم التمثيل وحكم الاستعارة سواء "فإنّك إذا قلت: أراك تقدّم رجــلاً وتؤخّــر أخرى، فأوجبت له الصورة التي يقطع معها بالتحيّر والتردّد كــان أبلغ- لا محالة- من أن تجري على الظاهر فتقول: قد جعلت تتردّد في أمرك فأنت كمن يقول: أخرج ولا أخرج، فيقدّم رجلاً ويؤخِّر أخرى"[١٩٩].

ويرى السكاكي أنّ "التشبيه متى فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا غير سمّي مثلاً، ولورود الأمثال على سبيل الاستعارة لا تُغيّر"[٢٠٠].

---

(196) أسرار البلاغة، ص ١٠٠.

(197) الكشّاف، ج٢، ص ٢٩٧.

(198) دلائل الإعجاز، ص ٦٦.

(199) نفسه، ص ٧٣.

(200) مفتاح العلوم، ص ٣٤٩.

ب. الكنايـــــــة

ورد تعـــريف الكـــناية –لغة– في مادة " ك ن ي": "كَنَى عن الشيء كنايةَ، وكنى ولده، وكنّاه بِكُنْيَةٍ حَسَنَة، والكُنَى بالمُنَى، وتَكَنَّى أبا عبد الله، أو بأبي عبد الله، وفلان حَسَنُ العبارة، لِكنُى الرؤيا، وهي الأمثال التي يضربها ملك الرؤيا يكنَى بها عن أعيان الأمور".

أما الكناية– في عرف البلاغيين–أي اللفظ الذي أريد به لازم معناه مع جـــواز إرادتـــه معـــه، فقـــد ظهرت شواهد كثيرة في الأساس تدل على هذا المفهـــوم، مـــنها ما ورد في مادة "ع ت ب": "أَبْدِلْ عَتَبَة بابك: جعلها إبراهيم صلوات الله عليه كناية عن الاستبدال بالمرأة". وفي مادة "ع م د" : "فلان رفيع العمـــاد: أي شـــريف؛ لرفعة عماد خباء الشريف منهم". وفي مادة "و ذ ر": "ومـــن المجاز: قولهم في الشتم: يا ابن شامَّة الوَذْرِ: يريدون الزانية. والوذر: كنايةٌ عن المذاكير".

ونبّه الزمخشري على الكناية في مواد الأساس بتعابير مختلفة، ولكن الشائع في أكثر المواد أن ينبه عليها بقوله: "ومن الكناية" مثال ذلك ما جاء في مادة "ب د ي": "ومن الكناية: أَبْدَىَ الرجل: قضى حاجته". وفي مادة "ب ش ش": "ومن الكناية: بَشَّ لي فلان بخير: إذا أعطاك؛ لأن العطاء تلو البشاشة". وفي مادة "ج م ع": "ومن الكناية: فلانة قد جمعت الثياب: أي كبرت؛ لأنها تلبس الدرع والخمار والملحفة". كما نبّه الزمخشري على الكناية بقوله: "ومن الكناية والمجاز"، قال في مادة "خ ض ع": "ومن الكناية والمجاز: خضعت الإبل في سيرها: جَدَّتْ، وهُنَّ خواضع؛ لأنها إذا جدَّت: طأمنت أعناقها، قال جرير:

ولَقَـــدْ ذَكَـــرْتُكِ والمَطِـــيُّ خَوَاضِعٌ ۝ وكَـــأَنَّهُنَّ قَطـــا فَـــلاَةٍ مَجْهَـــلِ

وخضعت الشمس والنجوم: مالت للمغيب، كما قيل: ضَرَعْت وضَجَعَتْ، والنجوم خواضع وضوارع وضواجع". وعكس الزمخشري هذا الاستعمال في مواد مختلفة منها قوله في مادة "ذ هـ ب": "ومن المجاز والكناية: ذهب فلان مَذْهَباً حسناً، وذهب عَليَّ كذا: نسيته، وذهب الرجل في القوم والماء في اللبن: ضلّ، وفلان يذهب إلى قول أبي حنيفة: أي يأخذ به، وذهبت به الخَيْلاَءُ، وخرج إلى المذهب: وهو المُتوضَّأ عند أهل الحجاز، وتقول: مثل مذهبكم وقَدَره مثل مذهبكم وقذره". وقال في مادة "ر ح ض": "ومن المجاز والكناية: هذه سوأة لا تَرْحضها عنك، ورَحُضَ المحموم: أَخَذَتْهُ رُحَضَاءُ الحُمَّى وهي عَرَقُها كَأَنَّها ترحضه. ألا ترى إلى قوله إذا ما فارقتني غَسَّلَتْنِي وتقول: إذا سألت الرُّحَضَاء زالت العُرَوَاء، وقد ذهب إلى المرحاض، وهي المخرج ، وفي الحديث: وجدنا مراحيضهم قد استقبل بها القبلة".

ونبّه الزمخشري على الكناية من خلال توضيحها في بعض الشواهد كما جاء في مادة "ج ع د": "وأما قولهم: جَعْدٌ جواد فمن الكناية عن كونه عربياً سَخيّاً؛ لأن العرب موصوفون بالجُعُودة" . وفي مادة "ح ش ش": "قعد فلان في الحُشّ، وهو البستان، فَكنِي به عن المتوضأ". وفي مادة " س ب د": "سَبَّدَ رأسه: استقصى طَمَّه أو جَزَّهُ، ومنه السُّبَدة: العانة: كناية عنها". وفي مادة "م ر ح": "له مَرَاح منفسح: وهي كناية عن كثرة الإبل".

ويبدو أن الزمخشري يريد باستعمال التعابير: "من الكناية" و "من الكناية والمجاز" ومن "المجاز والكناية" التفريق بين الكناية الواقعة حقيقة ومجازاً، والكناية الواقعة مجازاً؛ ذلك لأن الكناية قد تحتمل المعنيين: الحقيقي

والمجازي، وقد لا تحتمل إلا المعنى المجازي ولا يمكن تصوّر الحقيقة فيها أو إرادتها.

وأمّا احتمال الكناية للحقيقة والمجاز معاً فقد كان هذا هو أهّم الفروق التي عني بها البلاغيّون، وفصلوا فيها بين الكناية والمجاز. وقد بيَّن السكاكي ذلك إذ قال: "والفرق بين المجاز والكناية يظهر من وجهين: أحدهما أنّ الكناية لا تنافي إرادة الحقيقة بلفظها فلا يمتنع في قولك: فلان طويل النجاد أن تريد طول نجاده من غير ارتكاب تأوُّل مع إرادة طول قامته، وفي قولك: نَؤوم الضحى أن تريد: أنها تنام الضحى، لا عن تأويل يرتكب في ذلك، مع إرادة كونها مخدومة مُرَفَّهة. والمجاز ينافي ذلك، فلا يصح في نحو "رَعَيْنَا الغَيْثَ" أن تريد معنى الغيث، وفي نحو قولك "في الحمّام أسد" أن تريد الأسد من غير تأويل، لأنّ المجاز ملزوم قرينة معاندة لإرادة الحقيقة- كما عرفت- وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء. والثاني أن مبنى الكناية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم، ومبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم"[٢٠١].

وحين ينبّه الزمخشري على الكناية بقوله: "ومن الكناية والمجاز" أو "ومن المجاز والكناية" فإنه يجعل الكناية من المجاز حسب، فلا يصحّ أن تتأول الحقيقة في مثل هذه الشواهد التي يذكرها، نحو "ذهبت به الخَيْلاَء"[٢٠٢] أو "الهموم تنتجي في صدره وتتناجى"[٢٠٣] فهو يقصد هنا الكناية الواقعة مجازاً، ولا تجوز فيها الحقيقة، لأن هذين التركيبين مجازان، تستخلص منهما

---

[201] مفتاح العلوم، ص ٤١٣.

[202] مادة "ذ هـــ ب".

[203] مادة "ن ج و".

كنايتان، أمّا الكناية في الأول فعن الكبر والغرور، وأمّا في الثاني فعن الأرق وكثرة الهموم.

وصَرّحَ الزمخشري بمجازية الكناية وعدم ظهور الحقيقة فيها في بعض مواد الأساس نحو قوله في مادة "ب و أ": "فلان طَيِّبُ الباءَة. جعل طِيْبَ الباءَة وهي المباءُ والمنزل مجازاً عن ذلك" وفي مادة "ح م م": "ويقال للمستحمِّ: طابَتْ حِمَّتُكَ، وحميمتكَ، وإنما يطيب العرق على المعافى ويخبث على المبتلى، فمعناه: أَصحَّ الله جسمك، وهو من باب الكناية".

جـ. التعكيس

أشار الزمخشري في بعض مواد الأساس إلى فنّ التعكيس، ومن الشواهد الدالة عليه ما ذكره في مادة "ج د ى": "ويقال: جَدَا عليه شُؤْمُهُ: إذا جَرَّ عليه، وهو من باب التعكيس، كقوله تعالى: **(فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ)**(*). وفي مادة "ح ر س": "ومن المجاز: فلان حارس من الحُرَّاس: أي سارق وهو مِمَّا جاء على طريق التَّهكُّم والتعكيس؛ ولأنهم وجدوا الحُرَّاس فيهم السَّرَقَةَ، كما قال:

وَمُحْتَــرِسٍ من مِثْلِهِ وهو حارسٌ ... فَوَاعَجَــباً مــن حارسٍ وهو مُحْتَرِسْ

ونحوه: كلُّ الناس عدولٌ إلا العدولَ، فقالوا للسارق: حارس". وقال الزمخشري في المادة نفسها: "وقد رأيته سائراً على ألسنة العرب من الحجازيين وغيرهم ويتكلّم به كلُّ أحد يقول الرجل لصاحبه: يا حارسُ، وما أنت يا حارس، وحسبناه أميناً، فإذا هو حارس. ومنه: لا قطع في حَرِيْسَةِ

(*) آل عمران: الآية ٢١ .

الجبل، وحَرَسَني شاةً من غنمي واحْتَرَسَنِي. وفلان يأكل الحَرَسَات: أي السرقات. ومضى عليه حَرْسٌ من الدهر، ومضت عليه أحراسٌ".

ويبدو بهذا أنَّ التعكيس يفيد التَّهكُّم. وهو يفيد التفاؤل أيضاً. قال الزمخشري في مادة "ح و ط": "ووقعوا في تُحِيْطَ: أي في سنة تحيط بالناس: تهلكهم. وفي تَحوطُ من حَاطَ به بمعنى أحاط، أو على سبيل التفاؤل. وتِحيْطَ بكسر التاء للإتباع". وقال: "وإذا نزل بك خطب لم يحطك أخوك، وترك معونتك قيل: حاطك القصا. وهو تَهكُّم أي: حاطك في الجانب القَصَا، وهو البعيد. يقال: نسب قَصَا وبلد قصا، ومعناه: لم يحطك، لأَنَّ من يحوط أخاه يدنو منه ويسانده لا أن يحلّ منه في نجوة، ومثله: فَأُعتبوا بالصيلم(*)، وصله بطول الهجران، ثم كثر حتى قيل: حُطْني القَصَا، وإلا نَكَّلْتُ بك، أي تباعد عنّي".

وعرض الزمخشري لفن التعكيس في الكّشاف بعد قوله تعالى: **(وَقَالُواْ يأَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ)** (**)، قال: "والتعكيس في كلامهم للاستهزاء، والتهكّم مذهب واسع، وقد جاء في كتاب الله في مواضع منها: **(فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ)**(***)، **(إِنَّكَ لأَنتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ)**(****). وقد يوجد كثيراً في كلام العجم"(٢٠٤).

(*) الصيلم: الداهية.

(**) الحجر، الآية: ٦.

(***) آل عمران، الآية: ٢١.

(****) هود، الآية: ٨٧.

(204) الكشّاف: ج٢، ص ٣١٠.

والتعكيس هو صورة الاستعارة العناديّة التهكميّة؛ كما سمّاه البلاغيّون[٢٠٥]، ويرى محمد أبو موسى -بحق- أنه ليس من المستساغ "إجراء الاستعارة في هذه الأساليب، وأنّ طريقة الزمخشري التي تكتفي ببيان أصل هذه الطريقة، وأنها من العكس في الكلام، وأنّ القوم كثيراً ما يذهبون إليها، وهم ليسوا بدعا في هذا، فإنّ غيرهم من الأعاجم قد يعكس في كلامه، لا شك أنّ هذه الطريقة خير من تكلّف الاستعارة التي يُنَزّل فيها التضاد منزلة التناسب"[٢٠٦].

د. مجاز المجاز

تَرَدَّدَ مصطلح "مجاز المجاز" في عدد من مواد الأساس، فقد ذكره الزمخشري-مثلاً- في مادة "ج م ر" مُبيِّناً الغرض البلاغي منه، قال: "ومن مجاز المجاز قول أبي صخر الهذليّ:

إذا عُطِفَتْ خَلاخِلُهُنَّ غَصَّتْ   بِجُمَّاراتِ بَرْدِيٍّ خَدَالِ(*)

شَبَّه أسوق البرديّ الغضَّة بشحم النخل فسماه جُمَّاراً ثم استعاره لأسوق النساء". وقال في مادة "د ع و": "ومن مجاز المجاز: تداعت إبل بني فلان: هزلت أو هلكت، قال ذو الرّمّة:

تَباعَدُ مِنِّي أنْ رأيتَ حَمولتي   تَداعَت وأنْ أَحْيَا عليك قَطِيْعُ"

([205]) انظر -مثلاً- الإيضاح، ص ٤٢٠.

([206]) البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، ص ٨٠.

(*) خدال: جمع خدلة، وهي المرأة الغليظة الساق المستديرتها.

وفي مادة "س و ف": "ومن مجاز المجاز: قول ذي الرمة":

وَأَبْعَـــدُهُمْ مَـــسافةَ غَـــوْرِ عَقْـــلٍ إذا مـــا الأَمْـــرُ ذو الشُّبُهَاتِ عَالا"

وفي مادة "ق ر ط": "وقرَّطتُ إليه رسولاً: نفّذته مستعجلاً وهو من مجاز المجاز". ومما أورده الزمخشري في مادة "ق س و": "وهذا كلام قَسِيٌّ: شديد من برد، أو شدّة ظلمة أو شر. وهذه عِشِيَّةٌ قَسِيَّة. وقسا ليلُنا: أظلم. وعام قَسِيٌّ: قَحِطٌ، وسِرْنَا سيراً قَسِيّاً، وأرض قاسية: لا تنبت شيئاً". وفي مادة "ك ت ف": "ومن مجاز المجاز: في قلبه كَتِيْفَةٌ وكتائف: حِقد". وفي مادة "ك ل ي": ومن مجاز المجاز: سحابة واهية الكُلَى".

وعرض الزمخشري لـــ "مجاز المجاز" في تفسير الكشّاف بعد أن ذكر الآيـــة الكريمة: (إِنَّكُمْ كُنتُمْ تَأْتُونَنَا عَنِ الْيَمِينِ) (*)، قال: "استعيرت لجهة الخير وجانبه، فقيل: أتاه عن اليمين، أي من قبل الخير وناحيته فصدَّه عنه وأضلّه. فـــإن قلـــت أتـــاه من جهة الخير وناحيته مجازٌ في نفسه فكيف جعلت اليمين مجازاً عن مجاز؟ قلت: من المجاز ما غلب في الاستعمال حتى لحق بالحقائق وهذا من ذاك"(٢٠٧).

وعّرف الزركشي "مجاز المجاز" بقوله: "هو أن تجعل المجاز المأخوذ عن الحقيقة بمثابة الحقيقة بالنسبة إلى مجاز آخر، فتتجوّز بالمجاز الأول عن الثاني لعلاقة بينهما"(٢٠٨).

(*) الصافات: الآية: ٢٨.

(207) الكشّاف، ج٣، ص ٢٩٩.

(208) البرهان في علوم القرآن، محمد بن عبد الله الزركشي، ج٢، ص ٢٩٨، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٩٧٢م.



خاتمـــــة

حاولت هذه الدراسة أن تصل بين المعجم والبلاغة، وأن تقف على بعض نقاط الالتقاء، فكشفت عن علاقة وثيقة بينهما، من حيث المفردة، واتساقها في التركيب، ثم دلالتها التي لا تدرك غايتها إلا بمعرفة المقام الذي وردت فيه.

ووقفت الدراسة على مباحث البلاغة الواردة في الأساس، فعرضت لعلوم البلاغة، والنحو ومباحث المعاني، ثم خاضت في المجاز، وكشفت عن منهج الزمخشري في تناوله، وتمييزه المعاني الحقيقية من المجازية، كما عنيت بمباحث: الاستعارة، والمجاز العقلي، والمثل والتمثيل، والكناية، والتعكيس، ومجاز المجاز.

وبدا واضحاً أن المعجم اللغوي قادر على استيعاب مسائل البلاغة، وبثّ الروح الأدبيّة في جنباته، ولا يعني هذا أن يكون عمل المعجم تنظيريّاً أو استقرائياً، بل يجيء ضمن النسق المعجمي المألوف، مع إضافة عنصر الحيويّة في موادّه، بالاستكثار من شواهده الأدبية المركّزة، والعناية بانتقاء الفاظه الدالّة التي ألفها المجتمع.

المصادر والمراجع

المصادر:

١. الجرجاني، عبد القاهر (-٤٧١هـ):

أ. دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٨٤م.

ب. أسرار البلاغة، تحقيق: هـ. ريتر، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٧٩م.

٢. الحموي، ياقوت (-٦٢٦هـ):

معجم الأدباء، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأخيرة.

٣. الزمخشري، محمود بن عمر (-٥٣٨هـ):

أ. أساس البلاغة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥. وطبعة دار المعرفة، لبنان، ١٩٨٢م.

ب. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

جـ. المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط٢.

٤. السكاكي، يوسف بن أبي بكر (-٦٢٦هـ):

مفتاح العلوم، ضبط وتعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٨٣م.

٥. العسقلاني، ابن حجر (-٨٥٢هـ):

غراس الأساس، تحقيق: توفيق محمد شاهين، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٩٠م.

٦. العلوي، يحيى بن حمزة (-٧٤٩هـ):

الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٨٢م.

٧. القزويني، محمد بن عبد الرحمن (-٧٣٩هـ):

أ. التلخيص في علوم البلاغة، شرح: عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٩٣٢م.

ب. الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ١٩٨٥م.

٨. المغربي، ابن يعقوب (-١١١٠هـ):

مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح- ضمن شروح التلخيص، طبع عيسى الحلبي وشركاه، ١٩٣٧م.

المراجـــــــع:

١. أبو موسى، محمد:

البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٨م.

٢. أنيس، إبراهيم:

دلالة الالفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٤م.

٣. البصير، كامل حسن:

بناء الصورة الفنية في البيان العربي: موازنة وتطبيق، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٧م.

٤. الجواري، أحمد عبد الستّار:

نحو المعاني، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٧م.

٥. حسام الدين، كريم زكي:

التعبير الاصطلاحي: دراسة في تأصيل المصطلح ومفهومه ومجالاته الدلالية وأنماطه التركيبية، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ١٩٨٥م.

٦. حسان، تمام:

اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣م.

٧. الداية، فايز:

علم الدلالة: النظرية والتطبيق: دراسة تاريخية تأصيلية نقدية، دار الفكر، ١٩٨٥م.

٨. دياب، محمد:

تاريخ آداب اللغة العربية، مطبعة الترقي، مصر، ١٩٠٠م.

٩. السامرائي، مهدي صالح:
المجاز في البلاغة العربية، دار العودة، حماة، سورية، ١٩٧٤م.
١٠. الشيرازي، مرتضى آية الله زاده:
الزمخشري لغوياً ومفسراً، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٧ م.
١١. ضيف، شوقي:
البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، مصر، ط٣.
١٢. عبد الجليل، محمد بدري:
المجاز وأثره في الدرس اللغوي، دار الجامعات المصرية، إسكندرية، ١٩٧٥.
١٣. العريان، محمد عبد الحفيظ:
المعاجم العربية المجنسة، دار المسلم للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ١٩٨٤م.
١٤. العطار، أحمد عبد الغفور:
مقدمة الصحاح، دار العلم للملايين، لبنان، ١٩٨٤م.
١٥. عمر، أحمد مختار:
البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٦م.
١٦. قاسم، رياض زكي:
المعجم العربي: بحوث في المادة والمنهج والتطبيق، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٩٨٧م.
١٧. المبارك، مازن:
الموجز في تاريخ البلاغة، دار الفكر، ١٩٨١م.

١٨. المراغي، أحمد مصطفى:
تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٥٠م.

١٩. مطلوب، أحمد:
معجم المصطلحات البلاغية وتطورّها، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٣م.

٢٠. ناجي، مجيد عبد الحميد:
الأسس النفسية لأساليب البلاغة العربية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٩٨٤م.

٢١. نجا، إبراهيم محمد:
المعاجم اللغوية، مكتبة السعادة، مصر، ١٩٦٦م.

٢٢. نصار، حسين:
المعجم العربي: نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة، ١٩٦٨م.

الدوريات:

١. مجلة كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، العدد الثاني، ١٤٠٤ هـ-١٤٠٥هـ.
٢. مجلة المجمع العربي العراقي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، المجلد السادس عشر، ١٩٦٨م.
٣. مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد الرابع والعشرون، ١٩٤٩م.
٤. مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المجلد الأول، والخامس والعشرون.





د. حسام اللحّام

SERIOUS
Design By
NIDAL JOMHOUR